سلسلة
من شعار أهل الحديث
(٣٨)

لآلئ المتقين
في
مشروعية الدخول على ولاة أمر المسلمين

وبيان
الصفات السيئة لرؤوس الأحزاب السياسية الذين يدخلون
على الحكام بوجه، ويخرجون بوجه آخر!.
وهم يريدون غير ما يظهرون، ويسرون غير ما يبدون!.
دراسة أثرية علمية منهجية
في أصول وقواعد وآداب السياسة الشرعية الصحيحة

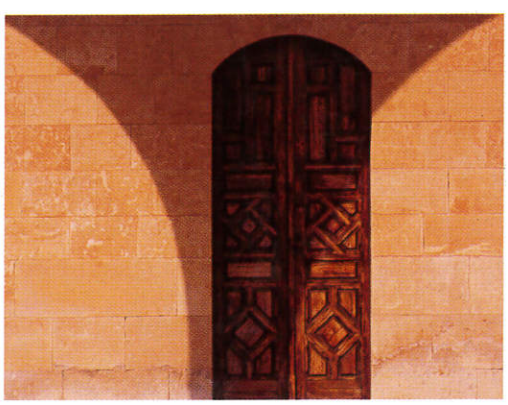

تأليف فضيلة الشيخ
فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

مكتبة
التوبة

لآلئ المتقين

في

مشروعية الدخول على ولاة أمر المسلمين

كل الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

مكتبة التوبة
المملكة العربية السعودية - شارع جرير
هاتف ٤٧٦٣٤٢١ فاكس ٤٧٧٤٨٦٢ ص.ب ١٨٢٩٠
الرياض ١١٤١٥

سلسلة
من شعار أهل الحديث
(٣٨)

لآلئ المتقين

في

مشروعية الدخول على ولاة أمر المسلمين

وبيان

الصفات السيئة لرؤوس الأحزاب السياسية الذين يدخلون
على الحكام بوجه، ويخرجون بوجه آخر!.
وهم يريدون غير ما يظهرون، ويسرون غير ما يبدون!.
دراسة أثرية علمية منهجية
في أصول وقواعد وآداب السياسة الشرعية الصحيحة

تأليف فضيلة الشيخ
فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

مكتبة
التوبة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ زِدْنِي عِلماً وحِفظاً وفهماً)

مقدّمة

إنَّ الحَمْدَ لله نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِينُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ ونَعُوذُ بالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وسَيِّئاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ ومَنْ يُضْلِل فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أَمَّا بَعْد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ، مَشْفُوعَة بِالدَّلَائِلِ العِلْميَّةِ النَّقْلِيَّةِ منَ الكِتَابِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ والآثَارِ السَّلَفِيَّةِ وأَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ حَوْلَ مَسْأَلَةِ **(الدُّخُولِ عَلَى الحَاكِمِ)**[1] بَعْدَ أَنْ أَيْقَنْتُ أَنَّهَا حَاجَةُ كُلِّ دَاعٍ إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرةٍ فِي العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ... لأَنَّهَا تَشْرَحُ أُصُول الدُّخُولِ عَلَى وُلاةِ أَمْرِ المُسْلِمينَ... كَتَبْتُهَا نُصْحاً للأُمَّة، إِذْ قَدْ رَأَيْتُ حَاجَةَ النَّاس فِي هَذَا الزَّمَانِ إِلَى مَعْرِفَةِ فِقْهِ التَّعَامُلِ مَعَ الحُكَّام، وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ الجَهْلِ بِهَذَا الأَصْلِ، وفُشُوِّ الأَفْكَارِ المُنْحَرِفَةِ فِي هَذَا الأَصْلِ فِي الجَمَاعَاتِ الحِزْبِيَّةِ.

فَوَاجِبُ أَهْلِ العِلْمِ وَطَلَبَتِهِ الالتِزَامُ بِالْمِيثَاقِ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

فَلْيُبَيِّنُوا لِلنَّاسِ هَذَا الأَصْلَ مُحْتَسِبِينَ للهِ تَعَالَى لإِعَادَةِ بِنَاءِ الجُسُورِ القَائِمَةِ عَلَى المَحَبَّةِ وَالمَودَّةِ وَالصِّدْقِ فِي النَّصِيحَةِ وَلَا يَمْنَعُهُم مِنْ بَيَانِهِ تِلْكَ الشُّبُهَاتُ المُتَهافِتَةُ الَّتي يُرَوِّجُهَا بَعْضُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ.

وَإِنِّي أَدْعُو ذَوِي الإِصْلَاحِ العِلْميِّ أَنْ يَهْتَمُّوا بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَيُعَمِّمُوا نَشْرَهَا بِحَيْثُ تُوضَعُ فِي يَدِ كُلِّ مُسْلِمٍ غَيُورٍ عَلَى دِينِهِ.... وَهِيَ جَدِيرَةٌ أَنْ تُعَمَّمَ عَلَى المُسْلِمِينَ لِيَتَبَصَّرُوا بِأُمُورِ دِينِهِمْ... لأَنَّ أُمَّتَنَا الإِسْلَامِيَّةَ تَعِيشُ فِي هَذَا القَرْنِ، لَا سِيَّمَا فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ مِنْهُ دَعْوَةً إِصْلَاحِيَّةً مُبَارَكَةً، وَإِنَّهَا لَيْسَتْ خَاصَّةً بِفِئَةٍ مِنَ الشَّبابِ وَحْدَهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ دَعْوَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ عَامَّةٌ عَامَّةَ تَشْمَلُ الأُمَّةَ الإِسْلَامِيَّةَ عَلَى مُخْتَلَفِ فِئَاتِهَا

---

(١) فإننا في زمن ما أحوجنا فيه إلى معرفة ما ذكره العلماء في فقه الدخول على الحكام.

وَطَبَقَاتِهَا، ولهَذَا تُوَاجِهُ الدّعْوَةُ الإِسْلَامِيَّةُ تَحَدِّياتٍ دَاخِلِيَّةً، وَلَعَلَّ مِنْ أَخْطَرِهَا ظُهُورَ فِئَاتٍ وَجَمَاعَاتٍ وَأَحزَابٍ ظَاهِرُهَا التَّدَيُّنُ والصَّلَاحُ والغِيَرةُ مِنْ أَجْلِ الدِّفَاعِ عَنِ الدِّينِ... لَكنّهَا ضَلَّتِ الطَّرِيقَ، وَخَالَفتْ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَدْيَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى الله عِنْدَمَا تَبَنَّتْ أُسْلُوبَ المُواجَهَةِ مَعَ وُلَاةِ الأَمْرِ فَوَقَعَتْ الْفِتْنَةُ بَيْنَ المُسْلِمينَ فِي العَالَمِ... وَهُمْ مِنْ أَبْنَاءِ جلْدَتِنَا وَيَتَكلَّمُونَ بأَلْسنَتِنا... وَالأَصْلُ أَنْ يَكُونَ المُسْلِمُ دَاعِيَةً أَوْ غَيْرَ دَاعِيةٍ فِي عَوْنِ الحَاكِمِ مَا دَامَ فِي طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى[1].

وَالأَصْلُ فِي دُخُولِ العُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ العِلْمِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى الأُمَرَاءِ الجَوَازُ. فَإِذَا اقْتَرَنَ بالدُّخُولِ أَمْرٌ يُحْمَدُ شَرْعاً، كَانَ الدُّخُولُ مُسْتَحَبّاً أَوْ وَاجِباً.

وَإِذَا اقْتَرَنَ بالدُّخُولِ أَمْرٌ مَذْمُومٌ شَرْعاً، كَانَ الدُّخولُ مَنْهيّاً عَنْهُ، لَا لذَاتِهِ، بَلْ لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الأَمْرِ المَذْمُومِ شَرْعاً.

وَلِهَذَا فَإِنّ السَّوادَ الأَعْظَمَ مِنَ المُتَقَدِّمينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، وَالصّحَابَةِ وَالتّابِعينَ خَالطُوا المُلُوكَ، أَوْ كَاتَبُوهُمْ أَوْ قَبِلُوا عَطَايَاهُمْ مِنْ أَجْلِ دِينِ اللهِ تَعَالَى[2].

فالدُّخُولُ عَلَى الحَاكِمِ بِقَصْدِ حَسَنٍ مِنْ خِصَالِ الدِّينِ مِنْ تَوْضِيحِ لَهُ نَهْجَ الدَّعْوَةِ الصَّحِيحَةِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي العِبَاداتِ وحَثِّهِ القِيَامَ

---

(١) انظر: «فقه التعامل مع الحكام» للدكتور هنادي (ص٨)، ط. دار عكاظ.

(٢) انظر: «العواصم والقواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير (ج٨ ص٢٠٦)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

بذلكَ وَأَجْرَ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ تَخْفِيفِ شَرٍّ عَنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ خَوْفٍ مِنْ فِتْنَةٍ عَلَيْهِمْ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمّا يُحِبُّهُ اللهُ تَعَالَى وَيَرْضَاهُ، فَهَذا مَطْلَبٌ شَرْعِيٌّ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ المُسْلِمُ.

وَمِنْ هُنَا فَالالتِزامُ إِنَّمَا يَكُونُ دائِماً وَأَبداً بِالمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ... بِمَا شَرَعَهُ اللهُ لنَا... **وَلَيْسَ الالْتِزَامَ بالأَشْخَاصِ أَوِ التَّنْظِيمَاتِ أَوِ الجَمَاعَاتِ أَوِ الجَمْعِيَّاتِ... التِي هِيَ دَائِماً مَحَلُّ الخَطَإِ وَالصَّوَابِ وَالكَارِثَةِ والخَلَلِ والأَمْرَاضِ**، والعِلَلُ تَتَسَلَّلُ إِلَى حَيَاةِ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ مِنْ خِلَالِ العُدُولِ عَنِ المَنْهَجِ الرَّبَّانِيِّ... وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ العِصْمَةَ الكَاذِبَةَ الَّتي تُخْلَعُ عَلَى الأَشْخَاصِ، والمُبَرِّرَاتِ البَاطِلَةَ التِي تُوضَعُ لِتَصَرُّفَاتِهِم وَأَخْطَائِهِمْ، وَهَذا بدءُ مَرْحَلَةِ السُّقُوطِ والهَوَانِ وَالضَّعْفِ وَاليَأْسِ... وتُؤَوَّلُ الآيَاتُ والأَحَادِيثُ عَلَى مُقْتَضَى الأَهْواءِ... وَالتَّوَهُّمُ بِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَائِمَةٌ عَلَى الدِّينِ حَتى تُؤَدِّيَ إِلَى الفِتْنَةِ والبَلْبَلَةِ والتَّمَزُّقِ فِي صُفُوفِ الأُمَّةِ الإِسلامِيةِ... وَهَذا أَمْرٌ خَطِيرٌ... وَمَفْسَدَةٌ فَظِيعَةٌ تَدْفَعُ الأُمَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ ثَمَنَها الدِّمَاءَ الغَزِيرَةَ... وَلَيْسَ هَذَا فَقَط، بَلْ يُؤَدِّي هَذَا إِلَى ذَهَابِ الرِّيحِ، وافْتِقَادِ الكَيَانِ أَصْلاً، ولَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

فَمِنْ أَجْلِ صِيَانَةِ الدَّعْوَةِ وأَهْلِهَا **يَجِبُ تَعَلُّم فِقْهِ المُعَامَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْحُكَّام** وَنشْرُهَا وَتلْقِينُهَا لِلشَّبَابِ حَتَّى لَا يُؤْتَى الإِسْلَامُ مِنْ قِبَلِهِم، وَحَتَّى يَتَحَقَّقَ الأَمْنُ والاسْتِقْرَارُ وَيَأْمَنَ النَّاسُ مِنَ الفِتَنِ وَتَسْتَقِيمَ أُمُورُ الأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَأَحْوَالِهَا.

إِنَّ هَذَا البَحْثَ عَلَى وجَازَتِهِ يُعَدُّ فُرْصَةً للدُّعَاةِ إِلَى اللهِ لِكَي يَنْتَبِهُوا بعدَ غَفْلَةٍ، ويَسْتَيقِظُوا بعدَ سُبَاتٍ، ولِكَي لَا يُقْدِمُوا عَلَى أيِّ عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ وبَيِّنَةٍ ودِرَايَةٍ وتَثَبُّتٍ.

ورَحِمَ اللهُ الإمَامَ البُخَارِيَّ القَائِلَ: (مَا أَثْبَتُّ شَيْئاً بِغَيْرِ عِلْمٍ قَطُّ مُنْذُ عَقِلْتُ)[1].

وَلأَهَمِيَّةِ هَذَا المَوْضُوعِ وخُطُورَتِهِ عَلَى حَياةِ الأُمَّةِ تَوجَّهْتُ بِكُلِّ مَا اسْتَطَعْتُ إِدْرَاكَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي بَيَانِ الحَقِّ مِنَ الكِتَابِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ وآثَارِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وأَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ الرَّبَّانِيِّين، لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ تَبْصِيراً للمُسْلِمينَ... وبهَذا يَكْثُرُ الخَيْرُ وَيعُمُّ ويَقِلُّ الشَّرُّ ويَخْتَفِي البَاطِلُ ويَضْمَحِلُّ... وتَكُونُ العَاقِبَةُ حَمِيدَةً للمُجْتَمَعِ.

هَذَا وَأسأَلُ اللهَ العَظِيم أَنْ يَجْعَلَنا مِمَّنْ يَعْمَلُ لِرِضَاهُ، وَعَلَى مَنْهَجِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ يُجَنِّبَنَا الفِتَنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ومَا بَطَنَ، وَهُوَ وَلِيُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ فَوْزِي بْنُ
عَبْدِ اللهِ بن مُحمّد الحُمَيْدِيّ الأَثَرِيّ

---

(١) انظر: «ما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح الإمام البخاري» للنووي (ص٥٨)، ط. لبنان، بيروت.

ذكر الدليل على سنية الدخول
على ولاة أمر المسلمين

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللهُ أَنَّ الدُّخُولَ عَلى الحُكَّامِ لِوَجْهِ اللهِ تَعَالَى بِقَصْدِ نُصْرَتِهِمْ وَتَوْقِيرِهِمْ وَتَذْكِيرِهِمْ بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى ـ كَمَا دَلَّتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ وَالآثَارُ السَّلَفِيَّةُ ـ مِنْ خِصَالِ البِرِّ، يُؤْجَرُ عَلَيْهَا العَبْدُ المُسْلِمُ، وَيُمْتَدَحُ بِفِعْلِهَا شَرْعاً لِمَا لَهَا مِنْ مَصْلَحَةٍ عَظِيمَةٍ للرَّاعِيَ وَالرَّعِيَّةِ.

لأَنَّ الأَصْلَ فِي الدُّخُولِ عَلَى الحُكَّامِ الجَوَازُ، فَإِذَا اقْتَرَنَ بالدُّخُولِ أَمْرٌ يُحْمَدُ شَرْعاً مِنْ نُصْحِهِمْ أَوْ حَضِّهِم عَلَى الخَيْرِ أَوْ تَذْكِيرِهِمْ بالله تَعَالَى، كَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ مُسْتَحَبّاً أَوْ وَاجِباً لأَنَّهُ وِفْقَ الشَّرْعِ المُطَهَّرِ.

وَإِذَا اقْتَرَنَ بالدُّخُولِ عَلَى الحُكَّامِ أَمْرٌ مَذْمُومٌ شَرْعاً مِنَ الكَذِبِ عَلَيْهِمْ أَوْ غَشِّهِمْ أَوِ المَكْرِ بِهِمْ أَوِ النِّفَاقِ عَنْدَهُمْ لأَهْلِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا أَو إيقاعِ الفِتْنَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلَ العِلْمِ وغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ مَنْهِيّاً عَنْهُ شَرْعاً، لَا لِذَاتِهِ، بَلْ لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الأَمْرِ المَذْمُومِ شَرْعاً.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيل:

١ ـ عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَمْسٌ، مَنْ فَعَلَ واحِدَةً مِنْهُنَّ كَانَ ضامناً على الله: مَنْ عَادَ مَرِيضاً، أَوْ خَرَجَ فِي جَنَازَةٍ، أَوْ خَرَجَ غَازِياً، أَوْ دَخَلَ علَى إِمَامِهِ يُرِيدُ تَعْزِيرَهُ وَتَوْقِيرَهُ، أَوْ قَعَدَ**

في بَيتِهِ فَسَلِمَ مِنْهُ النَّاسُ»[1].

ويُعَزِّرُهُ: أي يوقِّرُهُ ويعظمُهُ ويُعينُهُ وينصرُهُ ويؤيدُهُ، وفي التنزيل: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ

---

(١) حديث حسن.

أخرجه أحمد في «المسند» (ج٥ ص٢٤١)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت. وابن زنجويه في «الأموال» (ج١ ص٦٨)، ط. مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط. الأولى. والبزار في «المسند» (ج٢ ص٢٥٧)، ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط. الأولى. والطبراني في «المعجم الكبير» (ج٢٠ ص٣٧)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية. وابن أبي عاصم في «السنة» (ج٢ ص٤٧٦)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية. من طريق ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن علي بن رباح عن عبد الله بن عمرو عن معاذ به. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج٢ ص٢٩٩)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثالثة: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه ابن لهيعة وفيه كلام وبقية رجاله ثقات. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (ج٢٠ ص٣٧)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية. والحاكم في «المستدرك» (ج٢ ص٩٠)، ط. دار المعرفة، بيروت. وابن أبي عاصم في «السنة» (ج٢ ص٤٧٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية. من طريق عبد الله بن صالح عن ليث بن سعد عن حارث بن يعقوب عن قيس بن رافع عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو عن معاذ به. قال الألباني في «ظلال الجنة» (ص٤٧٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت: ورجاله موثقون على ضعف في عبد الله بن صالح وهو كاتب الليث، ولكنه قد توبع. وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (ج٩ ص١٦٦)، ط. دار المعرفة، بيروت. والحاكم في «المستدرك» (ج١ ص٢١٢)، ط. دار المعرفة، بيروت. من طريق يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد به. قال الحاكم: رواته مصريون ثقات. وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (ص٣٨٤)، الموارد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت. من طريق عبد الله بن الحكم حدثنا الليث به. والحديث صححه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة» (ص٤٧٦)، ط. دار المكتب الإسلامي، بيروت.

هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾. فالتعزيرُ: التوقيرُ والتعظيمُ والمناصرةُ[1].

فدلَّ الحديثُ علَى أنَّ الدُّخولَ على الإمَامِ بقَصْدِ نصرتِهِ وتَعظيمِهِ وتَبجيلِهِ من خِصالِ البرِّ، يُؤْجر عليها المُسلمُ.

٢ ـ وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: (لَمَّا خَرَجَ أَبُو ذَرٍّ إِلَى الرَّبَذَةِ لَقِيَهُ رَكْبٌ مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ فَقَالُوا: يَا أَبَا ذَرٍّ! قَدْ بَلَغَنا الَّذي صُنِعَ بكَ فَاعْقِدْ لِواءً يأتِيكَ رِجَالٌ مَا شِئْتَ، قَالَ: مَهْلاً يَا أَهْلَ الإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: **«سَيَكُونُ بَعْدِي سُلْطَانٌ فعزِّرُوهُ مَن التمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثَغْرَةً فِي الإِسلَامِ وَلَمْ يُقْبَل مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يُعِيدَهَا كَمَا كَانَتْ»**[2].

٣ ـ وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ الله تَبارَكَ وتَعَالَى فِي الدُّنْيا أَكْرَمَهُ الله يومَ القِيَامةِ، وَمَنْ أَهَانَ سُلطَان الله تَبَارَكَ وتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَهَانَهُ الله يَوْمَ القِيَامَةِ»**[3].

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» للرازي (ص١٨٠)ط. مكتبة لبنان، بيروت. و«المصباح المنير» للفيومي (ج٢ ص٤٠٦)، ط. المكتبة العلمية، بيروت. و«المعجم الوسيط» (ص٥٩٨)، ط. دار الدعوة، تركية. و«البيان» للشيخ صالح الفوزان (ص٢٤٢)، ط. دار ابن الجوزي، الدمام، ط. الأولى.

(٢) **أثر صحيح.**

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ج٢ ص٤٩٩)، ط. المكتب الإسلامي بيروت، ط. الثانية. من طريق أبي توبة ثنا محمد بن مهاجر عن ابن جلس عن معاوية به. قلت: وهذا سنده صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة»، (ص٤٩٩)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

(٣) **حديث حسن.**

أخرجه الترمذي في «سننه» (ج٤ ص٥٠٢) مصطفى البابي، مصر، ط. الثانية. والمزي في «تهذيب الكمال» (ج٧ ص٣٩٩)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية. من طريق حميد بن مِهْرَان عن سعد بن أوس عن زياد =

وَمَنْ تَأمَّلَ النُّصوصَ الواردة في هذَا البابِ عَلِمَ أنَّ الشَّارعَ إنَّما أمَرَ بتوْقِير الوُلاةِ وتَعْزِيرِهِمْ ونهى عن سَبِّهِمْ وانتقَاصِهِمْ لحكمةٍ عظيمةٍ ومَصْلَحةٍ كُبْرَى. **أشَارَ إلى طرفٍ منها الإمامُ القَرَافيُّ رَحِمَهُ اللهُ فقال:** (قاعدةٌ: ضَبْطُ المصالحِ العامّةِ واجبٌ، ولا يَنْضَبطُ إلَّا بعظمة الأئِمَّة في نفس الرَّعيةِ ومَتَى اختَلفَتْ عليهِمْ أوْ أُهينُوا، تَعَذَّرتِ المصلَحَةُ)[1]. اهـ.

وَرَحِمَ اللهُ سَهْلَ بْنَ عبدِ اللهِ التَّسْتُريّ حينَما قالَ: : (لَا يَزَالُ النَّاسُ بخيرٍ ما عَظَّمُوا السُّلطانَ والعُلماءَ، فإنْ عَظَّمُوا هذينِ أصْلَحَ اللهُ دُنْيَاهُمْ وَأُخْرَاهُمْ، وإنِ اسْتَخَفُّوا بهذينِ أفْسَدُوا دُنْيَاهُمْ وأُخْرَاهُمْ)[2]. اهـ.

= به. قلت: وهذا سنده فيه زياد بن كُسيب العدوي وهو مقبول، كما في «التقريب» لابن حجر (ص٢٢٠)، ط. دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى. حيث يتابع وإلا فلين الحديث. قلت: فمثله حسن في «المتابعات». وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وأخرجه أحمد في «المسند» (ج٥ ص٤٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت. من الطريق نفسه دون ذكر القصة، ولفظه: «مَنْ أكْرَمَ سُلْطان الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في الدنيا أكرمَهُ الله يَوْمَ القِيامَةِ، ومَنْ أهَانَ سُلْطَانَ الله...». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج٥ ص٢١٥)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثالثة: رواه أحمد والطبراني باختصار، وزاد في أوله: «الإمام ظل الله في الأرض»، ورجال أحمد ثقات. اهـ. ومن هذا الوجه أخرجه الطيالسي في «المسند» (ص١٢١)، ط. دار المعرفة، بيروت. وابن حبان في «الثقات» (ج٤ ص٢٥٩)، ط. مؤسسة الكتب الثقافية. وتابع زياد العدوي عليه عبد الرحمن بن أبي بكرة عند ابن أبي عاصم في «السنة» (ج٢ ص٤٩٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثالثة. والحديث حسنه الألباني في «الصحيحة» (ج٥ ص٣٧٦)، ط. مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى.

(١) «الذخيرة» (ج١٣ ص٢٣٤)، ط. دار الغرب الإسلامي.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (ج٥ ص٢٦٠)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الثانية. وانظر: «عيون الأخبار» لابن قتيبة (ج١ ص١٩)، =

وَقَالَ ابْنُ جَمَاعَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في مَسَاقِ ذِكْرِ حُقُوقِ وَلِيِّ الأمْرِ: (الحقُّ الرابعُ: أنْ يُعْرفَ لَهُ عَظِيمُ حقِّهِ، ومَا يَجِبُ مِنْ تَعْظِيمِ قَدْرِهِ فَيُعَامَلَ بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الاحْتِرَامِ والإكْرَام، ومَا جَعَلَ الله تَعالَى له منَ الإعْظَامِ، ولذلِكَ كانَ العلَماءُ الأعْلَامُ مِنْ أئِمَّةِ الإسْلَامِ يُعَظِّمُونَ حُرْمَتَهُم، ويُلَبُّونَ دَعْوَتَهُم، مَعَ زُهْدِهِمْ وَوَرَعِهِمْ وعَدَمِ الطَّمَعِ فِيمَا لَدَيْهِمْ ومَا يفعَلُهُ المُنْتَسِبُونَ إلى الزُّهْدِ مِنْ قِلَّةِ الأدَبِ مَعَهُم فَلَيْسَ مِنَ السُّنةِ)[1]. اهـ.

ولمَّا أنَّ الشّارع أعْطَى وَلِيَّ الأمْرِ تِلْكَ المَنْزِلَةَ الرّفِيعَةَ وَجَدْتَ النَّاسَ مفْطُورينَ على تَعْظِيمِهِ واحْتِرَامِهِ وَهَيْبَتِهِ وَنَحْوِ ذلك ولَا يَخْرُجُ عَنْ ذلكَ إلَّا مُلَوَّثُ الفِطْرَةِ[2].

وإنْ شِئْتَ أنْ تَتَّضِحَ لَكَ هذهِ القاعدةُ أكْثَر علم منْزِلَتِها عندَ علماءِ الأمة، فَتَأمَّلْ حادثةً **للإمامِ أبي الوفاءِ بْنِ عَقِيل الحَنْبَلِيّ سَاقَهَا الإمامُ ابْنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ يقولُ:** (فائدةٌ: عُوتِبَ ابنُ عقيلٍ في تَقْبِيلِ يَدِ السُّلطانِ حينَ صافَحَهُ. فقالَ: أرَأيْتُمْ لوْ كانَ وَالدِي فَعَلَ ذَلكَ فَقَبَّلْتُ يَدَهُ، أكانَ خطأً أمْ واقعاً مَوْقِعَهُ؟ قالُوا: بَلَى. قالَ: فَالأبُ يُرَبِّي وَلَدهُ تَرْبيةً خَاصَّةً، والسُّلطانُ يُرَبِّي العَالَمَ تَرْبيةً عامّةً، فَهُوَ بالإكْرَام أوْلَى. ثم قَالَ: وللحالِ الحاضرةِ حُكْمُ مَنْ لَابَسَهَا، وكيفَ يُطْلَبُ مِنَ المُبْتَلَى بحالٍ، ما يُطْلَبُ من الخالِي عَنْهَا؟)[3]. اهـ.

= ط. دار الكتاب العربي، بيروت. و«الحجة في بيان المحجة» للأصبهاني (ج٢ ص٤٠٩)، دار الراية، الرياض، ط. الأولى.

(١) «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» (ص٦٣) ط. دولة قطر.

(٢) انظر: «المصدر السابق» (ص٤٨).

(٣) «بدائع الفوائد» (ج٣ ص١٧٦)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

فالشَّارعُ يُؤكِّدُ على مكانَةِ السُّلطانِ ووجوبِ تَعْزِيرِه وَتَوْقِيرِه وَنَحْوِ ذلكَ مِمَّا يُظْهِرُ عَظَمَةَ السُّلطانِ. . .

فَمَنْ أكرمَ السُّلطان بحفظ ما أثبتَهُ الشّارع له مِنَ الحقوقِ والواجباتِ، فأجلَّهُ وعزرَهُ وقدرَهُ، ولْم يَخْرجْ عن أمرِهِ في المعروفِ كانَ جزاؤهُ من جنسِ عمله المبارك فأكرمَهُ الله تعالى في هذه الدُّنيا برفعتِه وتسخيرِ قلوبِ العبادِ لإكرامِهِ، وفي الآخرةِ بدخولِ الجنَّةِ.

قال الشيخ ابن سبيل حفظه الله: (نصَّ أهْلُ السنّةِ والجماعةِ على أن مِنْ حقوقِ ولاةِ الأمورِ على الرعيَّة إجلالهم، وتوقيرهم، وتعظيمهم في النفوس. . .)[1]. اهـ.

وَقَالَ ابْنُ الوَزِيرِ رَحِمَهُ اللهُ فِي مُخَالَطَةِ السُّلْطَانِ العَادِلِ: (فَإِنَّهَا صَالِحَةٌ لأَهْلِ القُوَّةِ فِي الزُّهْدِ والوَرَعِ والتَّقْوَىٰ، الَّذِينَ طَالَ ارْتِيَاضُهُم على الزَّهَادَةِ، وَوَضْعِ النَّفْسِ، وَأَمِنُوا مِنْ حُبِّ الرِّفْعَةِ والتَّكَبُّر عَلَى النَّاسِ، واعْتَادُوا الحَذَرَ مِنْ هَفَوَاتِ الجَنَانِ فِي الشِّرْكِ الخَفِيِّ، وَفَلَتَاتِ اللِّسَانِ فِي كُلِّ أَمْرٍ مَنهيٍّ عَنْهُ وَقَامُوا بحَقِّ النُّصْحِ الوَاجب لأئمَّة المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ)[2]. اهـ.

قُلْتُ: وَمَنْ لَمْ يُكن كذَلِكَ فِي قُوةِ التَّقْوَىٰ والوَرَعِ والعِلْمِ، فالبُعْد أَوْلىٰ بِهِ وَأَحْزَم وَأَحْفَظ لَهُ ولدِينِهِ[3].

---

(١) «الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية» (ص٢٥)، ط. دار السلف، الرياض، ط. الأولى.

(٢) «الأمر بالعزلة في آخر الزمان» (ص٩٨)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى.

(٣) انظر: «الأمر بالعزلة في آخر الزمان» لابن الوزير (ص٩٩)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى، و«ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص٧٨)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى. =

٤ ـ وَعَنْ أَبي سَعِيدٍ الخُدرِيّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بالمَعْرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، فَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللهُ تَعَالَى»[1]. أي فالمعصوم من عصمه الله من الوقوع في الشر[2].

٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ وَالٍ إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بالمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ المُنْكَرِ، وَبِطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالاً، فَمَنْ وُقِيَ شَرَّهَا فَقَدْ وُقِيَ، وَهُوَ مِنَ الَّتي تَغْلِبُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا»[3].

٦ ـ وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ أَنَّه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا كَانَ بَعْدَهُ مِنْ خَلِيفَةٍ، إِلَّا وَلَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ

= قلت: وما أحوجنا إلى معرفة فقه الدخول على الحكام في هذا العصر الذي كثر فيه تردد أصحاب الأهواء إلى أبواب الحكام رجاء الانتفاع من دنياهم، نعوذ بالله من الخذلان والشيطان.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١٣ ص١٨٩)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. من طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري به.

(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج١٣ ص١٩٠)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً (ج١٣ ص١٩٠)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، وفي «الأدب المفرد» (ص١٠١)، ط. عالم الكتب، بيروت، والنسائي في «السنن الكبرى» (ج٧ ص١٩٠)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت. وفي «السنن الصغرى» (ج٧ ص١٥٨)، ط. دار البشائر، بيروت، وأحمد في «المسند» (ج٢ ص٢٣٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، والترمذي في «سننه» (ج٤ ص٥٨٥)، ط. مصطفى البابي، مصر، ط. الثانية. من طرق عن الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة به.
وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

تَأْمُرُهُ بالمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ المُنْكَرِ، وَبِطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالاً، فَمَنْ وُقِيَ بِطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ»[1].

وَالبِطَانَةُ: الدُّخَلَاءُ بِضَمٍّ ثُمَّ فَتْحٍ جَمْعُ دَخِيلٍ: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى الرَّئِيسِ فِي مَكَانِ خِلْوَتِهِ، وَيُفْضِي إِلَيْهِ بسرِّهِ، وَيُصَدقُهُ فِيمَا يُخْبِرُهُ بِهِ مِمَّا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ رَعِيَّتِهِ وَيَعْمَلُ بمقْتَضَاهُ[2].

وَفَسَّرَ الإِمَامُ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج١٣ ص١٨٩) البِطَانَةَ: بالدُّخَلَاءِ عُمُوماً.

وَالخَبَالُ: هُوَ الشَّرُّ[3].

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

فَهَذِهِ الأَحَادِيثُ تُبَيِّنُ بأَنَّ الوَالِي لَا يَخْلُو مِنْ بِطَانَتَيْنِ: بِطَانَةٌ صَالِحَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ عَلَى نَهْجِ اللهِ تَعَالَى، تَأْمُرُ بالمَعْرُوفِ، وَتَنْهَدِي إِلَى الحَقِّ، وَتَسْعَىٰ إِلَى الإِصْلَاحِ الصَّحِيحِ نَاصَحَةً لِهَذَا الوَالِي، دَالَّةً لَهُ إِلَى الَّتي هِيَ أَحْسَنُ، بَعِيدَةً كُلَّ البُعْدِ عَنْ غِشِّهِ وَمُخَادَعَتِهِ، بَرِيئَةً مِنَ الغِلِّ وَالحقْدِ عَلَيْهِ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» معلقاً (ج١٣ ص١٩٠)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. والنسائي في «السنن الكبرى» (ج٧ ص١٩١)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت. وفي «السنن الصغرى» (ج٧ ص١٥٨)، ط. دار البشائر، بيروت، من طريق صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب به.

(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج١٣ ص١٩٠)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) انظر: «المصدر السابق».

فَهذِهِ بِطَانَةٌ مَحْمُودَةٌ، وَصُحْبَةٌ مُبَارَكَةٌ.

وَالأُخْرَىٰ: بِطَانَةُ سُوءٍ، تُزيِّن البَاطِلَ، وَتُعِينُ عَلَيْهِ، وَتَسْعَى إِلَى صَرْفِ الوَالِي عَنِ الخَيْرِ، وَتَحُثُّهُ عَلَى فِعْلِ المُنْكَرِ.

فَهذِهِ بِطَانَةٌ مَذْمُومَةٌ، وَصُحْبَةٌ سُوئِيَّةٌ.

وَقَدْ زَكّى النَّبِيُّ ﷺ البِطَانَةَ الأُولَى، وَذَمّ الثَّانِيَةَ بِقَوْلِهِ: «**فَمَنْ وُقِيَ بِطَانَةَ السُّوءِ فَقَدْ وُقِيَ**».

قُلْتُ: وَفِي ذَلِكَ حَثٌّ للوَالِي عَلَى اتِّخَاذِ البِطَانَةِ الصَّالِحَةِ النَّاصِحَةِ، وَالابْتِعَادِ عَنْ بِطَانَةِ السُّوءِ.

وَبِمَا أَنَّ اتِّخَاذَهُ للبِطَانَةِ الصَّالِحَةِ مَأْمُورٌ بِهِ، فإِنّ البِطَانَةَ لَا تَكُونُ إِلّا لِمجَالَسَتِهِ، وَالدُّخُولِ عَلَيْهِ.

فَدَلّ ذَلِكَ عَلَى أَنّ الدُّخُولَ عَلَيْهِ وَمُجَالَسَتَهُ لَا تُذَمُّ لذَاتِهَا، بَلْ تُحْمَدُ أَوْ تُذَمُّ عَلَى حَسَبِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الدَّاخِلُ المُجَالِسُ مِنْ حَالٍ.

فَإِنْ كَانَ مِنْ بِطَانَةِ الخَيْرِ كَانَ دُخُولُهُ خَيْراً، وَإِنْ كَانَ مِنْ بِطَانَةِ السُّوءِ كَانَ دُخُولُهُ شَرّاً.

٧ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ عَمَلاً فَأَرَادَ اللهُ بِهِ خَيْراً جَعَلَ لَهُ وَزِيراً صَالِحاً، إِنْ نَسِيَ ذَكَّرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ**»[1].

---

(١) **حديث صحيح.**

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (ج٧ ص١٩١)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت. وفي «السنن الصغرى» (ج٧ ص١٥٩)، ط. دار البشائر، بيروت. من طريق بقية قال: حدثنا ابن المبارك عن ابن أبي حسين عن القاسم بن محمد =

فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ عَلَى أَنَّ دُخُولَ الوَزِيرِ الصَّالِحِ عَلَى الأَمِيرِ مَحْمُودٌ، لأَنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ عَلَامَةَ تَوفِيقِ الأَمِيرِ وَتَسْدِيدِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَزِيرٌ صَالِحٌ صَادِقٌ.

والوَزِيرُ: هُوَ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الحَاكِمُ عَلَى رَأْيِهِ فِي أُمُورِهِ، وَيَلْتَجِئُ إِلَيْهِ فِي تَدْبِيرِ مُلْكِهِ[1].

وَإِذَا جَازَ دُخُولُ الوَزِيرِ عَلَى الأَمِيرِ، فَإِنَّ دُخُولَ غَيْرِهِ مِمَّنْ عُرِفَ بالعِلْمِ والنُّصْحِ وَالحِكْمَةِ كَذَلِكَ، إِذِ المَعْنَىٰ فِي الشَّرْعِ: الحَثُّ عَلَى أَنْ تَكُونَ خُلْطَةُ السُّلطَانِ بِأَهْلِ الخَيْرِ وَالصَّلَاحِ.

قلت: وَهَذَا الدُّخُولُ عَامٌّ فِي سَلَاطِينِ العَدْلِ وَالجَوْرِ[2].

قَالَ سِبْطُ ابْنِ الجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (فَأَمَّا الدُّخُولُ عَلَى السُّلْطَانِ فَلَا يُذَمُّ لِنَفْسِ الدُّخُولِ، لَكِنْ لِأَنَّهُ فِي الغَالِبِ فِتْنَةٌ، وَرُبَّمَا لَا يَتَمَاسَكُ الآدَمِيُّ عِنْدَهُمْ، فَيَقُولُ مَا لَا يَصْلُحُ، وَيَمْدَحُ بِمَا لَا يَجُوزُ)[3]. اهـ.

= قال: سمعت عمتي عائشة به.
قلت: وهذا سنده صحيح، وقد صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (ج١ ص٨٨١)، ط. مكتبة المعارف، الرياض.
وأخرجه أبو داود في «سننه» (ج٣ ص٣٤٥)، ط. دار الحديث، بيروت، ط. الأولى. وابن حبان في «صحيحه» (ج١٠ ص٣٤٥)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى. من وجه آخر فيه ضعف.

(١) انظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (ج١٤ ص٢٥٤)، ط. دار الفكر، بيروت.

(٢) انظر: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير (ج٨ ص٢٠٠)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) «الجليس الصالح والأنيس الناصح» (ص٢٠١)، ط. دار الصحابة للتراث، طنطا.

وَالمُفْتَتَنُ أَنْ يَأْتِيَهُمْ رَاغِباً طَالِباً للدُّنْيَا، طَالِباً للعزِّ فِي الدُّنْيَا، طَالِباً للرئَاسَةِ فِي النّاسِ، يَتَعَزَّزُ بِعِزِّ السُّلْطَانِ وَيَتَكَبّرُ بِسُلْطَانِهِ، فَإِذَا أَتَاهُمْ دَاهَنَهُمْ، وَمَالَ إِلَى مَالِهِمْ، مُعْتَزّاً بِمَا نَالَ مِنْ أَمْوالِهِم، نَسْأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ[1].

والعاقلُ لا يَبيعُ آخِرَتَهُ بِما قَصَد في الْعِلْمِ لِما يَنَالَهُ مِن حُطَامِ هَذِهِ الدُّنْيا[2].

٨ ـ وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ: **(أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْماً، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ المُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْماً وَهُوَ بالكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيّ...)** فَذَكَرَ لَهُ حَدِيثَ جِبْرِيلَ فِي المَوَاقِيتِ[3].

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَفِي هَذَا الحَدِيثِ مَا كَانَ عَلَيْهِ العُلَمَاءُ

---

(١) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (ج٧ ص٥٢)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت. و«الأمر بالعزلة في آخر الزمان» لابن الوزير (ص١٠٩)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى.

(٢) انظر: «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» لابن حبان (ص٣٤)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، و«ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص٨٣)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج٢ ص٣)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، بالرياض. ومسلم في «صحيحه» (ج١ ص٤٢٥)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. والليثي في «الموطأ» (ج١ ص٣)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. وأبو مصعب في «الموطأ» (ج١ ص٣)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى. والقعنبي في «الموطأ» (ص٨٢)، ط. دار الغرب الإسلامي، ط. الأولى. والحدثاني في «الموطأ» (ص٥٦)، ط. مملكة البحرين، ط. الأولى. وابن القاسم في «الموطأ» (ص٩٨)، ط. دار الشروق، ط. الثانية. من طريق مالك عن ابن شهاب به.

مِنْ صُحْبَةٍ للأُمَرَاءِ، وَالدُّخُولِ عَلَيْهِمْ، وَإِذَا كَانَ الأَمِيرُ أَوِ الخَلِيفَةُ يَسْتَدِيمُ صُحْبَةَ العُلَمَاءِ فَأَجْدَرُ بِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلاً مَأْمُوناً)[1]. اهـ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَفِي الحَدِيثِ مِنَ الفَوَائِدِ:

١ ـ دُخُولُ العُلَمَاءِ عَلَى الأُمَرَاءِ، وَإِنْكَارُهُمْ[2] عَلَيْهِمْ مَا يُخَالِفُ السُّنَّةَ.

٢ ـ وَاسْتِثْبَاتُ العَالِمِ فِيمَا يَسْتَغْرِبُهُ السَّامِعُ.

٣ ـ وَالرُّجُوعُ عِنْدَ التَّنَازُعِ إِلَى السُّنَّةِ.

٤ ـ وَفِيهِ فَضِيلَةُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ.

٥ ـ وَفِيهِ فَضِيلَةُ المُبَادَرَةِ بِالصَّلَاةِ فِي الوَقْتِ الفَاضِلِ.

٦ ـ وَقُبُولُ خَبَرِ الوَاحِدِ الثَّبْتِ)[3]. اهـ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَلَى هَذَا الحَدِيثِ: (كَانُوا يَقُولُونَ: خَيْرُ الأُمَرَاءِ مَنْ صَحِبَ العُلَمَاءَ ـ الرَّبَّانِيِّين ـ، وَشَرُّ العُلَمَاءِ ـ الدُّنْيَوِيِّين ـ مَنْ صَحِبَ الأُمَرَاءَ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالحَقِّ، وَأَمَرَ بِالمَعْرُوفِ، وَأَعَانَ الضَّعِيفَ)[4]. اهـ.

---

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (ج٨ ص٦٨)، ط. مكتبة ابن تيمية، مصر، ط. الأولى.

(٢) والإنكار هنا يكون سراً لا جهاراً كما بينت ذلك في كتابي (إرشاد الأنام إلى كيفية نصيحة الحكام)، ولله الحمد والمنة.

(٣) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (ج٢ ص٤)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٤) «الاستذكار» (ج١ ص٢٠٨)، ط. دار الوعي، حلب، ط. الأولى.

وَقَالَ المَرُّوذِيُّ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ ـ يَعْنِي الإِمَامَ أَحْمَدَ ـ يَقُولُ: **(يَجِبُ عَلَيَّ إِذَا رَأَيْتُهُ، يَعْنِي الخَلِيفَةَ، أَنْ آمُرَهُ وَأَنْهَاهُ)**[1].

وَقَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ يَزِيدَ: قَالَ الفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ: **(أُمِرْنَا أَنْ لَا نَدْخُلَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ دَخَلْنَا نَقُولُ الحَقَّ)**[2].

وقَالَ ابْنُ مُحَيْرِيزٍ رَحِمَهُ اللهُ: **(مَنْ جَلَسَ عَلَى الوَسَائِدِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ النَّصِيحَةُ)**[3].

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرْتُهُ هَاهُنَا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ نَهْيَهُمْ عَنِ الدُّخُولِ إِنَّمَا المُرادُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ بَعْدَ الدُّخُولِ، مِنْ تَرْكِ الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ، أَوِ الْمُدَاهَنَةِ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَىٰ، أَوْ تَزْيِين البَاطِلِ وَالتَّخْذِيلِ عَنِ الحَقِّ... وَنَحْوِ ذٰلِكَ.

قُلْتُ: فَمَنْ فَعَلَ هٰذِهِ المُخَالَفَاتِ فِي دُخُولِهِ عَلَى الأُمَرَاءِ فَقَدْ ضَلّ ضَلَالاً بَعِيداً.

---

(١) «أخبار الشيوخ وأخلاقُهُم» (ص٤٢)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى.
وأخرجه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (ج١ ص١١٢)، ط. دار المعرفة، بيروت، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٤٥٨)، ط مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) أخرجه المَرُّوذِيّ في «أخبار الشيوخ» (ص٤٢)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه المَرُّوذِيّ في «أخبار الشيوخ» (ص٤٢)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط الأولى. والبيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٣ ص١٠٥)، ط. دار السلفية، الهند، ط. الأولى. وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (ج٢٣ ص٢١)، ط. دار الفكر، بيروت، من طريق هارون بن معروف. حدثنا عقبة بن علقمة عن أبي هاشم قال: قال ابن محيريز به. قلت: وسنده حسن.

قَالَ الفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (كَمْ مِنْ عَالِمٍ يَدْخُلُ عَلَى المَلِكِ وَمَعَهُ دِينُهُ وَيَخْرُجُ وَلَيْسَ مَعَهُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَا جَعَلَ اللهُ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا)[1].

وَقَالَ الفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (رُبَّمَا دَخَلَ العَالِمُ عَلَى المَلِكِ وَمَعَهُ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِهِ، فَيَخْرُجُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ، فَقُلْنَا: وَكَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: يُصَدِّقُهُ فِي كَذِبِهِ، وَيَمْدَحُهُ فِي وَجْهِهِ)[2].

وقال المَرُّوذِيُّ: سمعت أبا عبد الله ـ يعني الإمام أحمد ـ يقول: **(الدُّنوُّ مِنْهُمْ فِتْنَةٌ، والجُلُوسُ مَعَهُمْ فِتْنَةٌ، نَحْنُ مُتَبَاعِدُونَ مِنْهُمْ مَا أَرَانَا نَسْلَمُ، فَكَيْفَ لَوْ قَرُبْنَا مِنْهُمْ؟!)**[3].

قُلْتُ: وَهَذَا الأَثَرُ يُفِيدُ تَعْلِيلَ المَنْعِ مِنَ الدُّخُولِ بِأَنَّهُ مَظِنَّةٌ للوُقُوعِ فِي الفِتْنَةِ. فَإِنْ أَمِنَ ذٰلِكَ فَيَجُوزُ الدُّخُولُ عَلَيْهِم كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ[4].

وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَوِ امْتَنَعَ أَهْلُ العِلْمِ وَالفَضْلِ وَالدِّينِ عَنْ مُدَاخَلَةِ المُلُوكِ لَتَعَطَّلَتِ الشَّرِيعَةُ المُطَهَّرَةُ، لِعَدَمِ وُجُودِ مَنْ يَقُومُ بِهَا،

---

(١) أخرجه المَرُّوذِيّ في «أخبار الشيوخ» (ص٤٣)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه المَرُّوذِي في «أخبار الشيوخ» (ص٤٣)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٣) «أخبار الشيوخ وأخلاقهم» (ص٤٣)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى.
وأخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٤٥٨)، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، بإسناده إلى المرُّوذي به.

(٤) وقد يسلم العبد في الدخول وتصح نيته في الأمراء، إلا أنهم إذا أكرموه تغيّر قلبه فمال إلى دنياهم اللهم سلم سلم.

وَتَبَدَّلَتْ تِلْكَ المَمْلَكَةُ الإِسْلَامِيَّةُ بِالمَمْلَكَةِ الجَاهِلِيَّةِ فِي الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ دِيَانَةٍ وَمُعَامَلَةٍ، وَعَمَّ الجَهْلُ وَطَمَّ، وَخُولِفَتْ أَحْكَامُ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَهَاراً)[1]. اهـ.

وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى السَّلَاطِينِ: (نَعَمْ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ، وَيَأْخُذُ أَمْوَالَهُمْ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى السُّنَنِ، وَيُعَلِّمُهُمْ إِيَّاهَا، فَرُبَّمَا يُثْنِي عَلَى وَاحِدٍ حتّى يُوَلَّى عَلَى مَدِينَةٍ، فَيَدْعُو النَّاسَ إِلَى السُّنَّةِ[2]...)[3].

قلت: بِخلَافِ أَهْلِ البِدَعِ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ عَلَى الحُكّامِ لِيَحْصُلُوا عَلَى مَرَاكِزَ فِي الدَّوْلَةِ لِيُدْعُوا النَّاسَ إِلَى البِدَعِ، وَذَلِكَ لِكَسْبِهِمْ فِي صَفِهِمْ، وَمِنْ ثُمَّ يَأْمُرُونَ النَّاسَ عَلَى الثَّوْرَةِ فِي الدَّوْلَةِ اللَّهُمَّ سَلّم سَلّم.

قُلْتُ: وَقَوْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ: (نَعَمْ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ، وَيَأْخُذُ أَمْوَالَهُم)، هَذَا إِذَا كَانَ الأَخْذُ أَوْ قَبُولُ هَدَايَاهُمْ عَلَى الطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، مِنْ حُسْنِ النِّيَّةِ فِي قَصْدِ العَفَافِ عَنِ الحَرَامِ، وَكِفَايَةً لِنَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَصِلَةِ الأَرْحَامِ بِذَلِكَ، وَإِعَانَةِ المُحْتَاجِ وَغَيْرِ ذَلِكَ[4].

---

(١) «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين» (ص٧٤)، ط. دار ابن حزم، بيروت.

(٢) بخلاف أهل التحزب الذين يخالطون الحكام، ويدعونهم إلى خلاف السنن، بل إذا ولي أحدهم على مركز دعا الناس إلى خلاف السنة، والعياذ بالله.

(٣) انظر: «الجليس الصالح والأنيس الناصح» لسبط ابن الجوزي (ص٢٠٤)، ط. دار الصحابة للتراث، طنطا.

(٤) وانظر: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير (ج٨ ص١٩٠)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّهُ لَا يُعْرَفُ تَحْرِيمُ أَمْوَالِ السَّلَاطِينِ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ)[1]. اهـ.

وَبِهَذَا يَتَّضِحُ لَكَ أَنَّ مَا عَلَيْهِ السَّلَفُ فِي هَذَا البَابِ مُوَافِقٌ للشَّرِيعَةِ فِي نُصُوصِهَا وَمَقَاصِدِهَا.

٩ ـ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ**». قَالُوا: أَفَلَا نُقَاتِلُهُم؟ قَالَ: «**لَا مَا صَلَّوْا**». وَفِي رِوَايَةٍ: «**فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ**»[2].

قُلْتُ: فَمَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ، وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الإِثْمِ، وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ إِنْكَارَهُ بِيَدِهِ وَلَا لِسَانِهِ فَلْيُكْرِهْهُ بِقَلْبِهِ وَلْيَبْرَأْ.

وَفِي الحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ المُنْكَرِ لَا يَأْثَمُ بِمُجَرَّدِ السُّكُوتِ، بَلْ إِنَّمَا يَأْثَمُ بِالرِّضَى بِهِ، أَوْ بِأَلَّا يَكْرَهَهُ بِقَلْبِهِ أَوْ بِالمُتَابَعَةِ عَلَيْهِ[3].

وَقَدِ اسْتَدَلَّ الشَّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ عَلَى

---

(١) نقله عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (ج٣ ص٢٣٠)، ط. المنار، مصر.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج٣ ص١٤٨٠)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. من طريق هشام بن الحسن بن ضبة بن محصن عن أم سلمة به.

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج٣ ص٥٣٠)، ط. دار الفكر، بيروت. و«المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» لأبي العباس القرطبي (ج٤ ص٦٤)، ط. دار ابن كثير، دمشق، ط. الأولى.

الوُلَاةِ، وَلَوْ كَانُوا ظَلَمَةً بشَرْطِ عَدَمِ الرِّضا والمُتَابَعَةِ فِي المُنْكَرِ[1].

فالدُّخولُ عَلَى الحُكَّامِ عَلَى وَجْهٍ يُرْضِي اللهَ تَعَالَى مِنَ الشَّرْعِ المُطَهَّرِ.

قال عبد المتعال بن صالح: قِيلَ للإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(إِنَّكَ تَدْخُلُ عَلَى السُّلْطَانِ، وَهُمْ يَظْلِمُونَ وَيَجُورُونَ؟)**.

فَقَال الإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(يَرْحَمُكَ اللهُ فَأَيْنَ التَّكَلُّمُ بالحَقِّ)**[2].

وَقَالَ ابْنُ الوَزِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأَمَّا مَنْ خَالَطَ المُلُوكَ، أَوْ كَاتَبَهُمْ، أَوْ قَبِلَ عَطَايَاهُمْ فَهُمُ السَّوَادُ الأَعْظَمُ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، والصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؟)[3]. اهـ.

وَقَالَ الشَّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا يُمْكِنُ حَصْرُ عَدَدِ مَنْ يَتَّصِلُ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالفَضْلِ بِسَلَاطِينِ قَرْنٍ مِنَ القُرُونِ، بَلْ بِسَلَاطِينِ بَعْضِ القَرْنِ فِي جَمِيعِ الأَرْضِ)[4]. اهـ.

فَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ جَعَلَ اللهُ فِي قَلْبِهِ شَيْئاً مِنَ العِلْمِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الحَاكِمِ يَدُلُّهُ عَلَى الخَيْرِ وَيَعِظُهُ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ دُخُولُ المُسْلِمِ الحَقّ

---

(١) «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين» (ص٧٤)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (ج١ ص٣٠)، ط. دار الكتاب الإسلامي، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

(٣) «العواصم والقواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسم» (ج٨ ص٢٠٦)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤) «رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسَّلاطين» (ص٨٥)، ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

مِنْ غَيْرِهِ، لأَنَّ المُسْلِمَ الحَقّ إِنَّما يَدْخُلُ عَلَى الحَاكِمِ لِذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ فَهُوَ الفَضْلُ الّذِي لَا بَعْدَهُ فَضْلٌ»[1].

١٠ ـ وَعَنْ عِيَاضِ بْنِ غُنْمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ أَرَادَ أَنْ يُنصَحَ لِذِي سُلْطَانٍ فَلَا يُبْدِهِ عَلَانِيةً، وَلْيَأْخُذْ بِيَدِهِ فَإِنْ سَمِعَ مِنْهُ فَذَاكَ وَإِلَّا كَانَ أَدّى الَّذِي عَلَيْهِ»**[2].

---

(١) انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (ج٢ ص٧٥)، ط. المغرب.

(٢) **حديث صحيح.**

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ج٢ ص٥٠٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية. من طريق بقية حدثنا صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد قال: قال عِيَاضُ بن غُنْم لهشام: ألم تسمع بقول رسول الله... فذكره.

قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد صححه الألباني في «ظلال الجنة» (ص٥٠٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

وتابعه أبو المغيرة عن صفوان به.

أخرجه أحمد في «المسند» (ج٣ ص٤٠٣ و٤٠٤)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت. وابن الأثير في «أسد الغابة» (ج٤ ص٣٢٨)، ط. مكتبة ابن تيمية، مصر.

وفيه قصة جرت بين عياض بن غنم وهشام بن حكيم وكلاهما صحابي، تأتي.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج٥ ص٢٢٩)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثالثة. رواه أحمد ورجاله ثقات إلا أني لم أجد لشريح من عياض وهشام سماعاً وإن كان تابعيّاً.

وقد توبع، فأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (ج٢ ص١٥٤)، ط. دار الراية، الرياض، ط. الأولى، والحاكم في «المستدرك» (ج٣ ص٢٩٠)، ط. دار المعرفة، بيروت. من طريقين عن عبد الله بن سالم نا الزبيدي حدثني الفضيل بن فضالة يرده إلى عبد الرحمن بن عائذ يرده إلى جبير بن نفير أن عياض بن غنم وقع على صاحب داريا حين فتحت فأتاه هشام بن حكيم فأغلظ له القول ومكث عياض ليالي فأتاه هشام يعتذر إليه فقال: يا عياض ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول فذكره.

وإسناده حسن.

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ المُخَالَطَةِ مَعَ وُلَاةِ الأَمْرِ إِذَا كَانَتْ فِي طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْشَدَ إِلَى الجُلُوسِ مَعَ السُّلْطَانِ فِي خَلْوَةٍ عِنْدَ نُصْحِهِ وَوَعْظِهِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بالدُّخُولِ عَلَيْهِ.

١١ ـ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَمْهَانَ قَالَ: **(أَتَيْتُ عَبْدَ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَهُوَ مَحْجُوبُ البَصَرَ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، قَالَ لِي: مَنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: أَنَا سَعِيدُ بْنُ جَمْهَانَ. قَالَ: فَمَا فَعَلَ وَالِدُكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَتَلَتْهُ الأَزَارِقَةُ. قَالَ: لَعَنَ اللهُ الأَزَارِقَةَ، لَعَنَ اللهُ الأَزَارِقَةَ، حَدَّثَنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنَّهُمْ كِلَابُ النَّارِ. قَالَ: قُلْتُ: الأَزَارِقَةُ وَحْدَهُمْ أَمِ الخَوَارِجُ كُلُّهَا؟ قَالَ: بَلَى الخَوَارِجُ كُلُّهَا. قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ السُّلْطَانَ يَظْلِمُ النَّاسَ وَيَفْعَلُ بِهِم. قَالَ: فَتَنَاوَلَ يَدِي، فَغَمَزَهَا بِيَدِهِ غَمْزَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ قَالَ: وَيْحَكَ يَا ابْنَ جَمْهَانَ عَلَيْكَ بالسَّوَادِ الأَعْظَمِ، عَلَيْكَ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَسْمَعُ مِنْكَ فَائْتِهِ فِي بَيْتِهِ فَأَخْبِرْهُ بِمَا تَعْلَمُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْكَ، وإِلَّا فَدَعْهُ فَإِنَّكَ لَسْتَ بِأَعْلَمَ مِنْهُ)**[1].

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ الدُّخُولِ عَلَى الحُكَّامِ إِذَا كَانَتْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ مِنْ دَعْوَةٍ أَوْ وَعْظٍ أَوْ نُصْحٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

---

(١) حديث حسن.

أخرجه أحمد في «المسند» (ج٤ ص٣٨٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت من طريق أبي النضر ثنا الحشرج بن نباتة به.

قلت: وهذا سنده حسن، وقد حسنه الألباني في «ظلال الجنة» (ص٥٢٣)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية.

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج٥ ص٢٣٠)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثالثة، ثم قال: رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات.

وَيُبَيِّنُ هَذَا الأَمْرَ كَذلكَ حَدِيثُ أُسَامَةَ ﷺ الآتِي.

١٢ ـ وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: **(أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ لِتُكَلِّمَهُ؟ فَقَالَ: أَتَرَوْنَ أَنِّي لَا أُكَلِّمُهُ هلًا أُسْمِعُكُمْ؟ واللهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ مَا دُونَ أَنْ أَفْتَحَ أَمْراً لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ)**[(١)].

قَالَ الحَافِظُ عِيَاضُ رَحِمَهُ اللهُ: (مُرَادُ أُسَامَةَ أَنَّه لَا يَفْتَحُ بَابَ المُجَاهَرَةِ بالنَّكِيرِ عَلَى الإِمَامِ لِمَا يُخْشَىٰ مِنْ عَاقِبَةِ ذَلِكَ، بَلْ يَتَلَطَّفُ بِهِ، وَيَنْصَحُهُ سِرّاً فَذَلِكَ أَجْدَرُ بالقَبُولِ)[(٢)]. اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الأَلْبَانِيّ رَحِمَهُ اللهُ: (يَعْنِي المُجَاهَرَةَ بالإِنْكَارِ عَلَى الأُمَرَاءِ فِي المَلإِ، لأَنَّ فِي الإِنْكَارِ جَهَاراً مَا يُخْشَىٰ عَاقِبَتُهُ كَمَا اتَّفَقَ فِي الإِنْكَارِ عَلَى عُثْمَانَ جَهاراً إِذْ نَشَأَ عَنْهُ قَتْلُهُ)[(٣)]. اهـ.

١٣ ـ وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ: **(أَنَّهُ عُوتِبَ فِي كَثْرَةِ دُخُولِهِ عَلَى السُّلْطَانِ فَقَالَ: نُؤَدِّي مِنْ حَقِّهِمْ)**[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج٦ ص٣٣١)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومسلم في «صحيحه» (ج٤ ص٢٢٩٠)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. من طريق الأعمش عن أبي وائل به.

(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج١٣ ص٥٢)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) «مختصر صحيح مسلم» (ص٣٣٥)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الخامسة.

(٤) **أثر صحيح.**
أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (ج١ ص٨٩)، ط. مركز الملك فيصل، الرياض، ط. الأولى، من طريق الحكم بن نافع به.
قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وصفوان بن عمرو السكسكي أدرك أبا أمامة. =

قُلْتُ: وَعَلَى طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَنْظُرَ فِي سِيرَةِ هَؤُلَاءِ العُلَماءِ الأَجِلاءِ، لِيَقْتَدِيَ بِهِم وَبِأَعْمَالِهِم.

فَدَلَّتْ هَذِهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ مِنْ دَلَالَةٍ عَلَى مَا ذَكَرْتُ فِي جَوَازِ الدُّخُولِ عَلَى الحُكَّام... حَتَّى الظَّلَمَةِ مِنَ الحُكَّام، وَأَنَّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ دُخُولُهُ مَحْمُوداً، لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنْ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ تَخْفِيفِ شَرٍّ... وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ البِرِّ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ دُخُولُهُ مَذْمُوماً، لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنْ إِعَانَةٍ عَلَى مُحَرَّمٍ أَوْ تَزْيِينٍ لِمُنْكَرٍ... وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الشَّرِّ اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم[1].

تَنْبِيهٌ: وَأَمَّا حَدِيثُ: **(مَنْ أَتَىٰ أَبْوَابَ السُّلْطَانِ افْتُتِنَ)**.

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي المُسْنَدِ (ج٢ ص٣٧١)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الكَامِلِ (ج١ ص٣١٢)، وَغَيْرُهُمَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ غَيْرِ مَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ فِي سُنَنِهِ (ج٣ ص٢٧٨) والتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ (ج٤ ص٥٢٣) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ غَيْرِ مَحْفُوظٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَهُ شَوَاهِدُ أُخْرَىٰ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ﷺ، كُلُّهَا مُنْكَرَةٌ لَا تَصِحُّ،

= انظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد (ج٢ ص٢٥٢)، ط. دار ابن كثير، بيروت، ط. الأولى.

(١) وانظر: «خطبة الكتاب المُؤَمَّل للرد إلى الأمر الأوَّل» لأبي شامة المقدسي (ص١٦٨)، ط. أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى. و«الأمر بالعزلة في آخر الزمان» لابن الوزير (ص١٠٩)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى، و«ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص٧٨) ط. دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.

كَمَا قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ مِنَ العُلَماءِ[1]. لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ تَخْرِيجِهَا.

قُلْتُ: وَعَلَى فَرْضِ صَحتِهَا فَهِيَ تُفِيدُ تَعْلِيلَ المَنْعِ مِنِ الدُّخُولِ عَلَى الحُكَّامِ مَظِنَّةً للوُقُوعِ فِي الفِتْنَةِ وَلَيْسَ الجَزْمَ فِي الوُقُوعِ فِي الفِتْنَةِ، وَلذَلِكَ دَخَلَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ قَدِيماً وحَدِيثاً[2] عَلَى الأُمَرَاءِ وَلَمْ يَفْتَتِنُوا، ولله الحَمْدُ وَالمنَّةُ.

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَذَّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى السَّلَاطِينِ، وَشَدَّدُوا فِي ذَلِكَ، لَا لِكَوْنِ الدُّخُولِ مُحَرَّماً لِذَاتِهِ، بَل لكَوْنِهِ مَظِنَّةَ الوُقُوعِ فِي الفِتْنَةِ وَالمُحَرَّمِ[3].

قَالَ سِبْطُ ابْنِ الجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَأَمَّا الدُّخُولُ عَلَى السُّلْطَانِ فَلَا يُذَمُّ لِنَفْسِ الدُّخُولِ، لَكِنْ لأَنَّهُ فِي الغَالِبِ فِتْنَةٌ، وَرُبَّمَا لَا يَتَمَاسَكُ الآدميُّ عِنْدَهُمْ فَيَقُولُ مَا لَا يَصْلُحُ، وَيَمْدَحُ بِمَا لَا يَجُوزُ...

وَقَدْ يَتَعَرَّضُ الدَّاخِلُ عَلَيْهِمْ لِمَعَاصٍ كَثِيرَةٍ... وَقَدْ يَسْلَمُ الإِنْسَانُ فِي الدُّخُولَ وَتَصِحُّ نِيَّتُهُ فِي الأُمَرَاءِ إِلَّا أَنَّهُمْ إِذَا أَكْرَمُوهُ تَغَيَّرَ قَلْبُهُ، فَمَالَ إِلَيْهِمْ... وَلِذَلِكَ قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: مَا أَخَافُ مِنْ عُقُوبَتِهِمْ، إِنَّما أَخَافُ مِنْ كَرَامَتِهِمْ...)[4].اهـ.

---

(١) انظر: «الجليس الصالح والأنيس الناصح» لسبط ابن الجوزي (ص١٩٨)، ط. دار الصحابة للتراث، طنطا.

(٢) الإمام الشافعي والإمام مالك والإمام أحمد والإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم والإمام ابن باز والإمام ابن عثيمين، وغيرهم كثير في كل عصر وزمان.

(٣) وانظر: آثارهم في «مصنف ابن أبي شيبة» (ج١٥ ص٢٣٧)، و«شعب الإيمان للبيهقي» (ج٧ ص٥٠)، و«الجليس الصالح» لسبط ابن الجوزي (ص٢٠٢).

(٤) الجليس الصالح والأنيس الناصح» (ص٢٠١)، ط. دار الصحابة للتراث، طنطا).

قُلْتُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ ابْتِعَادَ المَرْءِ عَنْ مَوَاطِنِ الفِتَنِ مِنْ كَمَالِ الدِّيَانَةِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا ذَكَرْتُهُ هَاهُنَا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ نَهْيَهُمْ عَنِ الدُّخُولِ إِنَّمَا المُرَادُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الوُقُوعِ فِي المَحْظُورِ بَعْدَ الدُّخُولِ مِنَ المُدَاهَنَةِ فِي دِينِ اللهِ تَعَالَى وَغَيْرِهَا.

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللهُ: بَعْدَ نَقْلِهِ آثَاراً عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ فِي ذَمِّ الدُّخُولِ عَلَى الأُمَرَاءِ: (وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الوَرَعِ، وَقَدْ سَبَقَ عَنْ بَعْضِهِمْ فِعْلُ ذَلِكَ. وَالظَّاهِرُ كَرَاهَتُهُ إِنْ خِيفَ مِنْهُ الوُقُوعُ فِي المَحْظُورِ، وَعَدَمُهَا إِنْ أُمِنَ ذَلِكَ.

فَإِنْ عَرِيَ عَنِ المَفْسَدَةِ، وَاقْتَرَنَتْ بِهِ مَصْلَحَةٌ مِنْ تَخْوِيفِهِ لَهُمْ، وَوَعْظِهِ إِيَّاهُم، وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ، كَانَ مُسْتَحَبّاً.

وَعَلَى هَذِهِ الأَحْوَالِ يُنَزَّلُ كَلَامُ السَّلَفِ، وَأَفْعَالُهُمْ)[1]. اهـ.

وَقَالَ الحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (... أَلَا تَرَى أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانُوا يَدْخُلُونَ عَلَى أُمَرَائِهِم، فَيُوَاكِلُونَهُمْ وَيُخَالِطُونَهُمْ، مِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى: الحجَّاجِ، وَالمُخْتَارِ، وَعَلَى يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَيَقْبَلُونَ بِرَّهُمْ، وَيُخَالِطُونَهُمْ فِي أُمُورِهِمْ.

مِنْهُمُ: ابْنُ عُمَرَ وابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ... وَمِنَ التَّابِعِينَ مِثْلُ: الحَسَنِ البَصْرِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ وَشُرَيْحٍ وَالشَّعْبِيِّ... وَكُبَرَاءِ التَّابِعِينَ، فَكَانُوا لَا يَمْتَنِعُونَ عَنْ غِشْيَانِهِمْ وَالقَبُولِ مِنْهُمْ، فَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَلَى التَّدَارِي وَالتَّآلُفِ وإِقَامَةِ الحُقُوقِ، لَا عَلَى المُدَاهَنَةِ وَمُخَاتَلَةِ الدُّنْيَا بِالدِّينِ...

---

(١) «الآداب الشرعية» (ج٣ ص٤٥٩)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

فَكَانَ عِلْيَةُ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ، وَكُبَرَاءُ التَّابِعِينَ يُخَالِطُونَ الأُمَرَاءَ مُخَالَطَةَ الأَبْدَانِ، فَلَمْ يَضُرَّهُمْ، لأَنَّ الضَّرَرَ فِي مُخَالَطَةِ القُلوبِ، فَإِذَا خَالَطَ القَلْبُ أَلِفَ وَاشْتَهَىٰ مَا عِنْدَهُ، وَصَارَ مُدَاهِناً...)[1].اهـ.

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنَ مِنْ آثَارِ بَعْضِ السَّلَفِ فِي عَدَمِ الدُّخُولِ عَلَى السَّلَاطِينِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا يَنْبَغِي أَنْ تُتْلَىٰ عَلَى عُلَمَاءِ أَهْلِ الدُّنْيَا كـ(الأَزْهَرِيِّين والجَامِعِيِّين)، وَغَيْرِهِمْ الَّذِينَ اتَّخَذُوا العِلْمَ وَالشَّهَادَةَ وَسِيلَةً لِجَمعِ الدُّنْيَا، وَنَيْلِ الرِّئَاسَاتِ... يَنْظُرُونَ إِلَى مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَلَاوَةِ الدُّنْيا، وَزِينَتِهَا وَعُلوِّ المَكَانَةِ فِيهَا، دُونَ النَّظَرِ إِلَى مَا يَقْتَرِفُونَهُ مِنْ عِصْيَانِ اللهِ تَعَالَى، وإِضَاعَةِ حُدُودِهِ، وَإِهْمَالِ أَوَامِرِهِ، وَتَزْيِينِ الباطل - مِنْ اعْتِقَادٍ فَاسِدٍ وَفِقْهٍ مُقَلِدٍ - والإِعَانَةِ عَلَيْهِ، اللَّهُمّ غُفْراً.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ: (وَمِنْ هَذَا البَابِ أَيْضاً - أي طلبُ العلمِ للرئاسةِ على الخلقِ والتعاظمِ عليهم - كَرَاهَةُ الدُّخُولِ عَلَى المُلُوكِ وَالدُّنُوِّ مِنْهُم، وَهُوَ البَابُ الَّذِي يَدْخُلُ مِنْهُ عُلَمَاءُ الدُّنْيَا إِلَى نَيْلِ الشَّرَفِ والرِّيَاسَاتِ فِيهَا....

وَسَبَبُ هَذَا مَا يُخْشَىٰ مِنْ فِتْنَةِ الدُّخُولِ عَلَيْهِمْ، فإِنّ النَّفْسَ قَدْ تُخَيِّلُ للإِنْسَانِ إِذَا كَانَ بَعِيداً عَنْهُمْ أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُم وَيَغْلِظُ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا شَاهَدَهُم قَرِيباً مَالتِ النَّفْسُ إِلَيْهِمْ، لأَنَّ مَحَبَّةَ الشَّرَفِ كَامِنَةٌ فِي النَّفْسِ لَهُ، وَلذَلِكَ يُدَاهِنُهُمْ وَيُلَاطِفُهُمْ...)[2].اهـ.

قُلْتُ: فَبَيَّنَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ خُطُورَةَ حِرْصِ الإِنْسَانِ عَلَى جَمْعِ

---

(١) «الفروق ومنع الترادف» (ص٨٠)، ط. دار النهار، مصر.

(٢) «شرح حديث: ما ذئبان جائعان...» (ص٤٨، ٥٣)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

المَالِ، وَأَنَّهُ قَدْ يَجُرُّ الإِنْسَانَ الحَرِيصَ إِلَى ارْتِكَابِ المَحْظُورِ، وَكَذَلِكَ حَرْصُ الإِنْسَانِ عَلَى نَيْلِ الشَّرَفِ والعُلوِّ فَهُوَ فِي الغَالِبِ يَمْنَعُ خَيْرَ الآخِرَةِ وَشَرَفَهَا وَكَرَامَتَهَا، وَأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي أَحْيَاناً إِلى الكِبْرِ واحْتِقَارِ النَّاسِ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ ضَرَبَ مَثَلاً فِي حَدِيثِ: «**مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ...**»، وَهُوَ مَثَلٌ عَظِيمٌ جِدّاً فِي فَسَادِ دِينِ المُسْلِمِ بالحِرْصِ عَلَى المَالِ وَالشَّرَفِ فِي الدُّنيا، وأَنَّ فَسَادَ الدِّينِ بذَلِكَ لَيْسَ بِدُونِ فَسَادِ الغَنَمِ بِذِئْبَيْنِ جَائِعَيْنِ ضَارِيَيْنِ بَاتَا فِي الغَنَمِ قَدْ غَابَ عَنْهَا رُعاؤُهَا لَيْلاً، فَهُما يَأْكُلَانِ فِي الغَنَمِ وَيَفْتَرِسَانِ فِيهَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنَ الغَنَمِ مِنْ إِفْسَادِ الذِّئْبَيْنِ المذْكُورَيْنِ، والحَالَةُ هَذِهِ إِلَّا قَلِيلٌ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ حِرْصَ المرْءِ عَلَى المَالِ والشَّرَفِ إِفْسَادٌ لِدِينِهِ لَيْسَ بِأَقَلَّ مِنْ إِفْسَادِ الذِّئْبَيْنِ لِهَذَا الغَنَمِ.

بَلْ إِمّا أَنْ يَكُونَ مُسَاوِياً، وَإِمّا أَكْثَرَ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ دِينِ المُسْلِمِ مَعَ حِرْصِهِ عَلَى المَالِ والشَّرَفِ فِي الدُّنْيا إِلَّا القَلِيلُ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ الغَنَمِ مَعَ إِفسَادِ الذِّئْبَيْنِ المذكُورَيْنِ فِيهَا إِلَّا القَلِيلُ[1].

قُلْتُ: فَهَذَا المَثَلُ العَظِيمُ يَتَضَمّنُ غَايَةَ التَّحْذِيرِ مِنْ شَرِّ الحِرْصِ عَلَى المَالِ والشَّرَفِ فِي الدُّنيا.

الحِرْصُ دَاءٌ قَدْ أَضَرَّ ... بِمَنْ تَرَى إِلّا قَلِيلاً
كَم مِنْ حَرِيصٍ طَامِعٍ ... وَالحِرْصُ صَيَّرَهُ ذَلِيلاً[2]

---

(١) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» لابن رجب (ص١٠، ١١)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» لابن رجب (ص١٥)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

وَمَتَىٰ وَصَلَ الحِرْصُ عَلَى المَالِ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ نَقَصَ بِذَلِكَ الدِّينُ والإِيمَانُ نَقْصاً بيِّناً، فَإِنَّ مَنْعَ الوَاجِبَاتِ وَتَنَاوُلَ المُحرِمَاتِ يَنْقُصُ بِهِمَا الدِّينُ والإِيمانُ بَلَا رَيْبٍ حتّى لَا يَبْقَىٰ مِنْهُ إِلَّا القَلِيلُ[1].

وَحِرْصُ المَرْءِ عَلَى الشَّرَفِ فَهُوَ أَشَدُّ إِهْلَاكاً مِنَ الحِرْصِ عَلَى المَالِ، فإنَّ طَلَبَ شَرَفِ الدُّنيا والرِّفْعَةِ فِيهَا، والرِّيَاسَةِ عَلَى النَّاسِ، والعُلوِّ فِي الأَرْضِ أضرُّ عَلَى العَبْدِ مِنْ طَلَبِ المَالِ، وَضَرَرُهُ أَعْظَمُ، والزُّهدُ فِيهِ أَصْعَبُ، فإنَّ المَالَ يُبذلُ فِي طَلَبِ الرِّياسَةِ والشَّرَفِ[2].

والحِرْصُ عَلَى الشَّرَفِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أحدهما: طَلَبُ الشَّرَفِ بالوِلَايَةِ، والسُّلْطانِ، والمَالِ، وَهَذَا خَطَرٌ جدّاً، وَهُوَ فِي الغَالِبِ يَمْنَعُ خَيْرَ الآخِرَةِ، وَشَرَفَهَا وَكَرَامَتَهَا، وَعِزَّهَا.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [القصص: ٨٣].

وَقَلَّ مَنْ يَحْرِصُ عَلَى رياسَةِ الدُّنيا بطَلَبِ الوِلَايَاتِ فَيُوَفَّقُ، بَلْ يُوَكَلُ إِلَى نَفْسِهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لعَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه: «**يَا عَبْدَ الرَّحْمٰنِ! لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا**»[3].

---

(١) انظر: «المصدر السابق» (ص٢٠). قلت: وهذا بالنسبة للمسلم ضعيف الإيمان، فلا يبقىٰ منه إلا القليل، وقد بينت ذلك في كتابي (القناعة) ولله الحمد والمنة.

(٢) انظر: «المصدر السابق» (ص٢٠).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١١ ص٥١٧)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومسلم في «صحيحه» (ج٣ ص١٤٧٣)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ، وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ**»(١).

وَقوله: «**فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ، وبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ**»، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ: أَي فِي الدُّنْيَا، وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ: يَعْنِي بَعْدَ المَوْتِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ إِلَى المُحَاسَبَةِ عَلَى ذَلِكَ.

فَهُوَ كالَّذِي يُفْطَمُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْنِي فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ هَلَاكُهُ.

وقيل: نِعْمَ المُرْضِعَةُ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ حُصُولِ الجَاهِ، والمَالِ، ونَفَاذِ الكَلِمَةِ، وَتَحْصِيلِ اللَّذَّاتِ الحسّيَّةِ، والوَهْمِيّةِ حَالَ حُصُولِهَا.

وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ: عِنْدَ الانْفِصَالِ عَنْهَا بمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ التَّبِعَاتِ فِي الآخِرَةِ(٢).

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: «**إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ القِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّىٰ الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا**»)(٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «**يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفاً، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأَمَّرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ**».

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١٣ ص١٢٥)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، وأحمد في «المسند» (ج٢ ص٤٤٨)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

(٢) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (ج١٣ ص١٢٥)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج٣ ص١٤٥٧)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي اجْتِنَابِ الوِلَايَاتِ، لَا سِيَّمَا لِمَنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ عَنِ القِيَامِ بوظَائِفِ تِلْكَ الوِلَايَةِ، وَأَمَّا الخِزْيُ والنَّدَامَةُ، فَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلاً لَهَا، أَوْ كَانَ أَهْلاً وَلَمْ يَعْدِلْ فِيهَا فَيَخْزِيهِ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ القِيَامَةِ وَيَفْضَحُهُ، وَيَنْدَمُ عَلَى مَا فَرَّطَ.

وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلاً وَعَدَلَ فِيهَا فَلَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ تَظَاهَرَتْ بِهِ الأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ... ولَكِنَّ فِي الدُّخُولِ فِيهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ... وَامْتَنَعَ مِنْهَا خَلَائِقُ مِنَ السَّلَفِ...)[1].اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ العُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَوْلُهُ: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ**»، وَهَذَا القَوْلُ إِذَا كَانَ مُصَارَحَةً أَمَامَ الإِنْسَانِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ ثَقِيلٌ عَلَى النَّفْسِ، وَأَنَّهُ قَدْ يُؤَثِّرُ فِيكَ أَنْ يُقَالَ لَكَ: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ**»، لَكِنَّ الأَمَانَةَ تَقْتَضِي هَذَا، أَنْ يُصَرَّحَ للإِنْسَانِ بَوصْفِهِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ إِنْ قَوِيّاً فَقَوِيٌّ، وَإِنْ ضَعِيفاً فَضَعِيفٌ.

هَذَا هُوَ النُّصْحُ «**إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ**»، وَلَا حَرَجَ عَلَى الإِنْسَانِ إِذَا قَالَ لشَخْصٍ مَثَلاً: إِنَّ فِيكَ كَذَا وَكَذَا، مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ لَا مِنْ بَابِ السَّبِّ والتَّعْيِيرِ فالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ ضَعِيفٌ**»[2].اهـ.

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ المَقْدِسِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَنَظَرَ فِي بَعْضِ نُكَتِ الخِلَافِيِّينَ المُتَأَخِّرِينَ، العَارِيَةِ عَنْ مآخِذِ الأَئِمَّةِ وَفِقْهِ المُتَقَدِّمِينَ، وَعَدَّ نَفْسَهُ - لِغَرَابَةِ مَا أَتَىٰ بِهِ - مِنْ رُؤُوسِ العُلَمَاءِ، وَهُوَ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى، وَعِنْدَ عُلَمَاءِ

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (ج١٢ ص٢١٠)، ط. دار الفكر، بيروت.

(٢) «شرح رياض الصالحين» (ج٧ ص١٠)، ط. دار الوطن، الرياض، ط. الأولى.

الشَّرِيعَةِ مِنْ أَجْهَلِ الجُهَلَاءِ، قَدْ حُرِمَ أَنْفَاسِ أَهْلِ الدِّينِ والعِلْمِ الفَاخِرِ، وَرَضِيَ ممَّا هُمْ عَلَيْهِ بِإِطْلَاقِ العِلْمِ المُستدِلّ المُنَاظِر)[1]. اهـ.

فالتَّعَالَمُ مِنْ هَذَا الجِنْسِ مَعَ ضَعْفِهِمْ فِي العِلْمِ فَهُوَ ادِّعَاءٌ كَاذِبٌ وَتَكَلُّفٌ ظَاهِرٌ.

وَقَدْ ذَمّ أَهْلُ العِلْمِ هَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ وَسَخِرُوا مِنْهُ.

فَوَيْلٌ لِمَنْ حَمَلُوا أَوْزَارَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى ظُهُورِهِمْ ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل: ١٦].

فالحِرْصُ حِرْصَانِ، حِرْصٌ فَاجِعٌ، وَحِرْصٌ نَافِعٌ.

فَأَمَّا النَّافِعُ فَحِرْصُ المَرْءِ عَلَى طَاعَةِ اللهِ، وَأَمَّا الحِرْصُ الفَاجِعُ فَحِرْصُ المَرْءِ عَلَى الدُّنْيَا.

فَالْحِرْصُ عَلَى الدّنْيَا مُعَذّبٌ صَاحِبَهُ، مَشْغُولٌ لَا يُسَرُّ وَلَا يَلَذُّ بِجَمْعِهِ لشُغْلِهِ، فَلَا يَفْرُغُ مِنْ مَحبةِ الدُّنْيَا لِآخرتِهِ لالْتِفَاتِهِ لِما يَفْنَىٰ، وَغَفْلَتِهِ عَمّا يَدُومُ وَيَبْقَىٰ[2].

قَالَ مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ رَحِمَهُ اللهُ: (اتَّقُوا السَّحَّارَةَ، فَإِنَّها تَسْحَرُ قُلُوبَ العُلَمَاءِ)[3]، يَعْنِي الدُّنْيَا.

---

(١) «خطبة الكتاب المؤمل للرد إلى الأمر الأول» (ص٩٤)، ط. دار السلف، الرياض، ط. الأولى.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص١٤)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

(٣) **أثر حسن.**

أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (ص٢٤)، ط. مكتبة القرآن، القاهرة، مصر، وأبو نعيم في «الحلية» (ج٢ ص٣٦٤)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت. من طريق علي بن مسلم نا سيار بن حاتم نا جعفر بن سليمان قال: سمعت مالك به. قلت: وهذا سنده حسن.

وَعَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلَيْنِ قَالَا لِلنَّبِيِّ ﷺ: (يَا رَسُولَ اللهِ! أَمِّرْنَا. قَالَ: **«إِنَّا لَا نُوَلِّي أَمْرَنَا هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ»**[1].

وَاعْلَمْ أَنَّ الحِرْصَ عَلَى الشَّرَفِ يَسْتَلْزِمُ ضَرَراً عَظِيماً قَبْلَ وقُوعِهِ فِي السَّعي فِي أَسْبَابِهِ، وَبَعْدَ وقُوعِهِ بالحِرْصِ العَظِيمِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ صَاحِبُ الوِلَايةِ مِنَ الظُّلمِ والتَّكبرِ وغَيرِ ذَلِكَ مِنَ المفَاسِدِ[2].

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (قَالَ العُلَمَاءُ: وَالحِكْمَةُ فِي أَنَّهُ لَا يُوَلَّى مَنْ سَأَلَ الوِلَايَةَ أَنَّهُ يُوكَلُ إِلَيْهَا، وَلَا تَكُونُ مَعَهُ إِعَانَةٌ - كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ سَمُرَةَ السَّابِقِ - وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَهُ إِعَانَةٌ لَمْ يَكُنْ كُفْءاً، وَلَا يُوَلَّى غَيْرُ الكُفءِ، وَلأَنَّ فِيهِ تُهْمَةً للطَّالِبِ وَالحَرِيصِ)[3]اهـ.

قُلْتُ: الحِرْصُ مَفْسَدَةٌ للدِّينِ وَالمُروءَةِ.

يا إِخْوَتَاهُ لَا تَغْبِطُوا حَرِيصاً عَلَى ثَرْوَتِهِ وَسِعَتِهِ فِي مَكْسَبٍ وَلَا مَالٍ، وَانْظُرُوا لَهُ بِعَيْنِ المقتِ لَهُ فِي اشْتِغَالِهِ الْيَوْمَ بِمَا يُرْدِيهِ غَداً فِي المَعَادِ، اللَّهُمَّ غفْراً.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنّ حُبَّ المَالِ والرِّياسَةِ وَالحَرْصَ عَلَيْهَا يُفْسِدُ دِيْنَ المَرْءِ حَتَّى لَا يَبْقَىٰ مِنْهُ إِلَّا مَا شَاءَ اللهُ كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١٣ ص١٢٥)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومسلم في «صحيحه» (ج٣ ص١٤٥٦)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص٢٣)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (ج١٢ ص٢٠٧)، ط. دار الفكر، بيروت.

وَأَصْلُ مَحَبَّةِ المَالِ والشَّرَفِ، حُبُّ الدُّنْيَا، وَأَصْلُ حُبِّ الدُّنْيَا اتِّبَاعُ الهَوَىٰ.

فَمِنَ اتِّبَاعِ الهَوَىٰ الرَّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا، وَمِنَ الرَّغْبَةِ فِيهَا حُبُّ المَالِ وَالشَّرَفِ، وَمِنْ حُبِّ المَالِ وَالشَّرَفِ اسْتِحْلَالُ المَحَارِمِ.

فَإِنَّهُ حُبٌّ يَحْمِلُ المَالَ وَالشَّرَفَ عَلَى الرَّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا، وإِنَّمَا تَحْصُلُ الرَّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا مِنَ اتِّبَاعِ الهَوَى، لأَنَّ الهَوَىٰ دَاعٍ إِلَى الرَّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا، وَحُبِّ المَالِ وَالشَّرَفِ فِيهَا، والتَّقْوَىٰ تَمْنَعُ مِنَ اتِّبَاعِ الهَوَىٰ، وَتَرْدَعُ عَنْ حُبِّ الدُّنْيَا[1].

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات: ٣٧ ـ ٤١].

النَّوْعُ الثَّانِي: مَنْ يَطْلُبُ بالعِلْمِ وَالعَمَلِ وَالزُّهْدِ الرِّئَاسَةِ عَلَى الخَلْقِ، وَالتَّعَاظُمَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يَنْقَادَ الخَلْقُ، وَيَخْضَعُوا لَهُ، وَيَصْرِفُوا وُجُوهَهُم إِلَيْهِ، وَأَنْ يُظْهِرَ للنّاسَ زِيَادَةَ عِلْمِهِ عَلَى العُلَمَاءِ لِيَعْلُوَ بِهِ عَلَيْهِمْ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَوْعُدُهُ النَّارُ، لأَنَّ قَصْدَ التَّكبرِ عَلَى الخَلْقِ مُحَرَّمٌ فِي نَفْسِهِ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ آلَةَ الآخِرَةِ كَانَ أَقْبَحَ وَأَفْحَشَ مِنْ أَنْ يَسْتَعْمِلَ فِيهِ آلاتِ الدُّنْيَا مِنَ المَالِ والسُّلْطَانِ[2].

---

(١) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص٥٧)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

(٢) انظر: شرح حديث: «ما ذئبان جائعان...» (ص٢١ ـ ٣٨)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الثانية.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَيْهِ**». وَفِي رِوَايَةٍ: «**إِنَّ أَوَّلَ الخَلْقِ تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ... مِنْهُمُ العَالِمُ الَّذِي تَعَلَّمَ العِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأَ القُرْآنَ لِيُقَالَ: قَارِئٌ، وَأَنَّهُ يُقَالُ لَهُ: قَدْ قِيلَ ذَلِكَ، وَأُمِرَ بِهِ، فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ**»[1].

قُلْتُ: فَعَاقَبَهُ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ لأَنَّهُ لِغَيْرِ اللهِ وَأَدْخَلَهُ النَّارَ مَعَ أَنَّهُ عَالِمٌ، وَهَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الرِّيَاءِ وَشِدَّةِ عُقُوبَتِهِ، وَعَلَى الحَثِّ عَلَى وُجُوبِ الإِخْلَاصِ فِي الأَعْمَالِ[2].

وَمِنْ هُنَا يَجِبُ عَلَيْنا أَنْ نُفرِّقَ بَيْنَ المُدَارَاةِ وَالمُدَاهَنَةِ: فالمُدَارَاةُ: هِيَ الرِّفْقُ بِالجَاهِلِ فِي التَّعْلِيمِ، وبالفاسِقِ فِي النَّهيِ عَنْ فِعْلِهِ، وَتَرْكُ الإِغْلَاظِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يَظْهَرُ مَا هُوَ فِيهِ، وَالإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِلُطْفِ القَوْلِ والفِعْلِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا احْتِيجَ إِلَى تَأَلُّفِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

والمُدَاهَنَةُ: مِنَ الدِّهَانِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى الشَّيءِ، وَيَسْتُرُ بَاطِنَهُ.

وَفَسَّرَهَا العُلَمَاءُ: بِأَنَّهَا مُعَاشَرَةُ الفَاسِقِ، وَإِظْهَارُ الرِّضَىٰ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ عَلَيْهِ.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج٣ ص١٥١٤)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. وأحمد في «المسند» (ج٢ ص٣٢٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت. والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص١٠٤)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الأولى، والحاكم في «المستدرك» (ج١ ص٤١٩)، ط. دار المعرفة، بيروت).

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (ج١٣ ص٥٠)، ط. دار الفكر، بيروت.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (المُدَارَاةُ مِنْ أَخْلَاقِ المُؤْمِنِينَ، وَهِيَ خَفْضُ الجَنَاحِ لِلنَّاسِ، وَلِينُ الكَلِمَةِ، وَتَرْكُ الإِغْلَاظِ لَهُمْ فِي القَوْلِ، وَذَلِكَ مِنْ أَقْوَى أَسْبَابِ الأُلْفَةِ، وَظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّ المُدَارَاةَ هِيَ المُدَاهَنَةُ فَغَلِطَ.

لأَنَّ المُدَارَاةَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، والمُدَاهَنَةِ مُحَرَّمَةٌ، وَالفَرْقُ بَيْنَ المُدَاهَنَةِ: مِنَ الدِّهَانِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى الشَّيْءِ، وَيَسْتُرُ بَاطِنَهُ، وَفَسَّرَهَا العُلَمَاءُ بِأَنَّهَا مُعَاشَرَةُ الفَاسِقِ، وَإِظْهَارُ الرِّضَىٰ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ عَلَيْهِ، وَالمُدَارَاةُ: هِيَ الرِّفْقُ بالجَاهِلِ فِي التَّعْلِيمِ، وبالفَاسِقِ فِي النَّهْيِ عَنْ فَعْلِهِ، وَتَرْكُ الإِغْلَاظِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يُظْهِرُ مَا هُوَ فِيهِ، والإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِلُطْفِ القَوْلِ وَالفِعْلِ، وَلَا سِيّما إِذَا احْتِيجَ إِلَى تَأْلُفِهِ وَنَحْو ذَلِكَ)[1]. اهـ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بَابُ المُدَارَاةِ بَيْنَ النّاسِ، هُوَ بِغَيْرِ هَمْزٍ، وَأَصْلُهُ الهَمْزُ، لأَنَّهُ مِنَ المُدَافَعَةِ، والمُرادُ بِهِ الدَّفْعُ بِرِفْقٍ)[2]. اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ حَفِظَهُ اللهُ: (المُدَارَاةُ لَا المُدَاهَنَةُ: المُدَاهَنَةُ خُلُقٌ مُنْحَطٌّ، أَمَّا المُدَارَاةُ فَلَا، لَكِنْ لَا تَخْلِطْ بَيْنَهُمَا فَتَحْمِلَكَ المُدَاهَنَةُ إِلى حَضَارِ النِّفَاقِ مُجَاهَرَةً، والمُدَاهَنَةُ: هِيَ الَّتِي تَمَسُّ دِينَكَ)[3]. اهـ.

فالمُدَارَاةُ: لِينٌ وَسُهُولَةٌ فِي المُعَامَلَةِ.

---

(١) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج١٠ ص٥٢٨)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٢) وانظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (ج٦ ص٣٠٨)، ط. دار الجيل، ط. الأولى، و«معجم تهذيب اللغة» للأزهري (ج٢ ص١٢٤٦ و١٢٤٧)، ط. دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى، و«المصباح المنير» للفيومي (ص٢٠٢)، ط. المكتبة العلمية، بيروت.

(٣) «حلية طالب العلم» (ص٥٤).

والمُدَاهَنَةُ: كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ عَلَى الصَّحِيحِ.

لَكِنِ افْتَرَقَا فِي البَاعِثِ عَلَى السُّهُولَةِ وَاللِّينِ فِي المُعَامَلَةِ.

فَمَنْ كَانَ البَاعِثُ لَهُ عَلَيْهَا: تَوَخِّيَ المَصْلَحَةِ، وَمُرَاعَاةَ أَحْوَالِ مَنْ يُعَامِلُهُمْ، فَذَاكَ مُدَارَاةٌ.

وَمَنْ كَانَ البَاعِثُ لَهُ عَلَى السُّهُولَةِ وَاللِّينِ: تَقْدِيمَ الدُّنْيَا عَلَى الدِّينِ، والمُحَافَظَةَ عَلَى حَظِّ نَفْسِهِ وَشَهَوَاتِهَا، فَذَاكَ مُدَاهَنَةٌ.

قَالَ الحكِيمُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فالمُدَارَاةُ: فِعْلٌ قَدْ نَدَبَ اللهُ العِبَادَ إِلَيْهِ، وَرَضِيَ بِهَا، والمُدَاهَنَةُ: منهيٌّ عَنْهَا، مُذْمُومَةٌ فِي الشَّرِيعَة.

فكِلَاهُمَا مُسْتَعْمَلٌ فِيهِ الرِّفْقُ والتَّلَطُّفُ، وإِنَّمَا افْتَرَقَا لِلْبَاطِنِ...

فالفَرْقُ بَيْنَ المُدارَاةِ وَالمُدَاهَنَةِ:

أَنّ المُدَارَاةَ: أَنْ تَسْكُتَ عَلَيْهِ عِنْدَ رُؤْيَةِ المُنْكَرِ إِبْقَاءً عَلَى دِينِكَ وَدِينِهِ[1] حَتّى لا يَزْدَاد - أَي المُنْكَرِ - فَهَذَا مِنْ أَجْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

والمُدَاهَنَةُ: أَنْ تَسْكُتَ عِنْدَ رُؤْيَةِ المُنْكَرِ إِبْقَاءً عَلَى دُنْيَاكَ، وَجَاهِكَ وَقَدْرِكَ وَأَحْوَالِ نَفْسِكَ...)[2].اهـ.

وَقَالَ الآجُرِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (المُدَارَاةُ يُثَابُ عَلَيْهَا العَاقِلُ، وَيَكُونُ مَحْمُوداً بِهَا عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَن الله عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) يعني صاحب المنكر لأنه قد ركب هواه، واستمر في ذلك، فإذا أراد أن ينكر عليه خاف على نفسه المنكر أو على دعوته الصحيحة... أو خاف أن لا يقبل منه صاحب المنكر فينفر عنه ولا ينجح فيه، فيزيد في المنكر والفساد، لأن النفس لجوجة، وليس كل وقت تقبل الموعظة... فيصبر عليه في وقت يقبل منه... والله ولي التوفيق.

(٢) «الفروق ومنع الترادف» (ص٦٨)، ط. دار النهار، مصر.

وَهُوَ الَّذِي يُدَارِي جَمِيعَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُمْ وَمِنْ مُعَاشَرَتِهِمْ، لَا يُبَالِي مَا نَقَصَ مِنْ دُنْيَاهُ، وَمَا انْهُتِكَ بِهِ مِنْ عِرْضِهِ بَعْدَ أَنْ يَسْلَمَ دِينُهُ، فَهَذَا رَجُلٌ كَرِيمٌ غَرِيبٌ فِي زَمَانِهِ.

والمُدَاهِنُ: فَهُوَ الَّذِي لَا يُبَالِي مَا نَقَصَ مِنْ دِينِهِ إِذَا سَلِمَتْ لَهُ دُنْيَاهُ، قَدْ هَانَ عَلَيْهِ ذَهَابُ دِينِهِ، وانْتِهَاكُ عِرْضِهِ بَعْدَ أَنْ تَسْلَمَ لَهُ دُنْيَاهُ، فَهَذَا فِعْلُ مَغْرُورٍ.

فَإِذَا عَارَضَهُ العَاقِلُ فَقَالَ: هَذَا لَا يَجُوزُ لَكَ فِعْلُهُ.

قَالَ: نُدَارِي، فَيُكْسِبُوا المُدَاهَنَةَ المُحَرَّمَةَ اسْمَ المُدَارَاةِ، وَهَذَا غَلَطٌ كَبِيرٌ مِنْ قَائِلِهِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ)[1]. اهـ.

قُلْتُ: فَيَتَضَمَّنُ اللِّينُ وَالرِّفْقُ مَعَ الحُكَّامِ... لِينَ الجَانِبِ... وَحُسْنَ الخُلُقِ... وَتَأْلِيفَ القُلُوبِ... وَعَدَمَ الإِسْرَاعِ بِالغَضَبِ والتَّعْنِيفِ إِذَا بَدَرَ مِنْهُمْ خَطَأٌ... وَلَطَافَةُ القَوْلِ والفِعْلِ... كُلُّ ذَلِكَ مِنَ المُدَارَاةِ الشَّرْعِيَّةِ[2].

وَقَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ العُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ مَا الفَرْقُ بَيْنَ المُدَاهَنَةِ وَالمُدَارَاةِ:

المُدَاهَنَةُ: أَنْ يَرْضَى الإِنْسَانُ بِمَا عَلَيْهِ قَبِيلُهُ، كَأَنْ يَقُولَ: لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٌ، وَيَتْرُكَهُمْ.

---

(١) «الغرباء» (ص٧٩)، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط. الأولى.

(٢) قلت: ومداراة أهل العلم للحكام لم يدركها دعاة السياسة، فنالوا منهم بسبب جهلهم بالدين ومقاصده، فيرى هؤلاء بزعمهم بأن أهل العلم ساكتون عن بعض المحرمات في الحاكم... وهم قد نصحوه سراً، ولم يعلنوا ذلك، بل لكونهم قد اندفعوا بسعيهم مع الحاكم إلى ما هو أعظم منه، ورأوا بأنه لا يتم لهم ذلك إلا بعدم التشدد فيما هو دونه للمصلحة الشرعية فافهم هذا ترشد.

وَأَمَّا المُدَارَاةُ: فَهُوَ أَنْ يَعْزِمَ فِي قَلبِهِ عَلَى الإنْكَارِ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ يُدَارِيهِ فَيَتَأَلَّفُهُ تَارَةً، وَيُؤَجِلُ الكَلَامَ تَارَةً أُخْرَى، وَهَكَذَا حَتَّى تَتَحَقَّقَ المَصْلَحَةُ.

فالفَرْقُ بَيْنَ المُدَارَاةِ وَالمُدَاهَنَةِ، أَنّ المُدَارَاةَ يُرَادُ بِهَا الإصْلَاحُ لَكِن عَلَى وَجْهِ الحِكْمَةِ، والتَّدَرُّجِ فِي الأُمُورِ.

وَأَمّا المُدَاهَنَةُ، فَإِنَّهَا المُوَافَقَةُ، ولهَذَا جَاءَتْ بلَفْظِ الدُّهْنِ، لأَنّ الدُّهْنَ يُسهِّلُ الأُمُورَ)[1].اهـ.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (المُدْهِنُ والمُدَاهِنُ: الكَذّابُ المُنَافِقُ)[2].اهـ.

---

(١) «شرح حلية طالب العلم» (ص١٩٩)، ط. مكتب دار البصيرة، الإسكندرية، ط. الأولى.

(٢) انظر: «معجم تهذيب اللغة» للأزهري: (ج٢ ص١٢٤٧)، ط. دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى.

ذكر الدليل على ذم الذين يدخلون على الحكام بكلام حسن طيب، ويخرجون منهم بكلام قبيح خبيث

لَا رَيْبَ أَنّ ابْتِعَادَ المَرْءِ عَنْ مَوَاطِنِ الفِتَنِ مِنْ كَمَالَ الدِّيَانَةِ.

لَكِنّ أَهْلَ النِّفَاقِ وَالمُجَامَلَةِ والمُدَاهَنَةِ أَبَوْا إِلّا الدُّخُولَ فِي الفِتَنِ... وَهُمْ بذَلِكَ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً والعِيَاذُ، باللهِ.

واللهُ تَعَالَى بَيَّنَ خُسرَانَ أَمْثَالِ هُؤُلَاءِ، وَإِنْ عَمِلُوا بِزَعْمِهِمْ مِنْ أَجْلِ الدِّينِ والدَّعْوَةِ إِلى اللهِ وَنَصْرِ المَظْلُومِ وَمُسَاعَدَةِ المُسْلِمِينَ.

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤].

وهَذَا فِيهِ التَّرْهِيبُ الشَّدِيدُ فِي حَقِّ ذِي الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي الأُمَرَاءَ بِوَجْهٍ، وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ بِوَجْهٍ آخَر.

فَهُؤُلَاءِ جَمَعُوا سَوْأَتَيْنِ:

الأُولَى: الدُّخُولُ عَلَى الحُكّامِ عَلَى وَجْهٍ يَسْخَطُهُ اللهُ وَيَمْقُتُهُ.

الثَّانِيَةُ: النِّفَاقُ حَيْثُ أَظْهَرُوا مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ أَمَامَ الحُكّامِ، فَلَمَّا غَابُوا عَنْهُمْ أَظْهَرُوا مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ غِشٍّ وَسَبٍّ وَطَعْنٍ وَغِيبَةٍ وحِقْدٍ وَبِغْضٍ لَهُمْ... فَكَأَنَّهُمْ نَادَوْا عَلَى أَنْفُسِهِم، نَحْنُ مُنافِقُونَ، نَحْنُ نَأْتِي الحُكَّامَ بِوَجْهٍ، وَنَخْرجُ مِنْهُمْ بِوَجْهٍ آخَرَ، فَذَمُّوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ

حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ[1].

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلَ:

١ ـ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأنعام: ١٢٩].

٢ ـ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: **(قَالَ أُنَاسٌ لابْنِ عُمَرَ: إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى سُلْطَانِنَا، فَنَقُولُ لَهُمْ بِخِلَافِ مَا نَتَكَلَّمُ إِذَا خَرَجْنا مِنْ عِنْدِهِمْ؟! قَالَ: كُنَّا نَعُدُّهَا نِفَاقاً)**[2].

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الإِمَامُ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج١٣، ص١٧٠): بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنْ ثَنَاءِ السُّلْطَانِ، وَإِذَا خَرَجَ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَرَوَاهُ أَبُو الشَّعْثَاءِ بِلَفْظِ: **(دَخَلَ نَفَرٌ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ، فَوَقَعُوا فِي يَزِيدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ فَتَنَاوَلُوهُ، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللهِ: هَذَا قَوْلُكُمْ لَهُمْ عِنْدِي، أَتَقُولُونَ هَذَا فِي وُجُوهِهِمْ؟ قَالُوا: لَا، بَلْ نَمْدَحُهُمْ، وَنُثْنِي عَلَيْهِمْ**[3]،

---

(١) وكذلك هؤلاء لضعفهم في الدين يفتتنون بإكرام الحكام لهم، اللهم غفراً.
وكان السلف يخافون ذلك: عن علي بن عثام قال: قال سفيان الثوري: (أتروني أخاف أن يضربوني إن أتيتهم، ولكني أخاف أن يكرموني فيفتنوني).
أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج٧ ص٥١)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، بإسناد حسن. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (ج٧ ص٤٠)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، من وجه آخر.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١٣ ص١٧٠)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. من طريق أبي نعيم حدثنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه به.

(٣) وهذا الأمر عليه دعاة السياسة من الذين تشبهوا بالشيوخ وليسوا منهم فإنهم إذا دخلوا على المسؤولين مدحوهم وأثنوا عليهم، وإذا خرجوا من عندهم تناولوهم بالطعن والمكر والسب.
قلت: فإن هذا هو النفاق، والعياذ بالله.

فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هَذَا النِّفَاقُ عِنْدَنَا)[1].

وَفِي لَفْظٍ: (كُنَّا نَعُدُّ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ النِّفَاقَ).

قُلْتُ: وَهَذَا فِيهِ التَّرْهِيبُ الشَّدِيدُ في حَقِّ ذِي الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي الأُمَرَاءَ بِوَجْهٍ، وَيَخْرُجُ، مِنْهُمْ بِوَجْهٍ آخَرَ، وَهذَا مَذْهَبُ الخَوَارِجِ القَعَدَةِ الذين تَشَبَّهُوا بالشيوخ وليسوا منهم.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يقول: «**مِنْ شَرِّ النَّاسِ ذُو الوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهٍ، وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهٍ**»[2].

وَهَذَا الحَدِيثُ فِيهِ التَّرْهِيبُ الشَّدِيدُ عَلَى سَبِيلِ العُمُومِ فِي حَقِّ ذِي الوَجْهَيْنِ، مِنْهُ الَّذِي يَأْتِي الأُمَرَاءَ بِوَجْهٍ يَسْخَطُهُ الله وَيَمْقُتُهُ كـ (النِّفَاقِ

---

(١) حديث صحيح.
أخرجه الفريابي في «صفة المنافقين» (ص٦٦)، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت. وابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص٣٧٤)، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى. وأحمد في «المسند» (ج٢ ص١٠٥)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص١٢٦)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، وابن عساكر في «ذم ذي الوجهين واللسانين» (ص١٥)، ط. دار الفكر، دمشق، من طريق الأعمش عن إبراهيم عن أبي الشعثاء به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١٠ ص٤٧٤)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. ومسلم في «صحيحه» (ج٤ ص١٩٥٨)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص١٥٦)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، وابن عساكر في «ذم ذي الوجهين واللسانين» (ص٣٤)، ط. دار الفكر، بيروت، من طرق عن أبي هريرة به.

والمُدَاهَنَةِ) وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ بِوَجْهٍ آخَرَ أَمَامَ أَشْيَاعِهِ مِنْ غِيبَةٍ وَخِيَانَةٍ وَسَبٍّ وَطَعْنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَهَؤُلَاءِ جَمَعُوا سَوْأَتَيْنِ:

الأُولَى: الدُّخُولُ عَلَى الأُمَرَاءِ عَلَى وَجْهٍ يَسْخَطُهُ الشَّرْعُ، وَيَمقِتُهُ العُرْفُ.

الثَّانِيَةُ: والنِّفَاقُ حَيْثُ أَظْهَرُوا مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ أَمَامَ الأُمَرَاءِ، فَلَمَّا غَابُوا عَنْهُمْ أَظْهَرُوا مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ بُغْضٍ وَغَيْرِهِ، فَكَأَنَّهُمْ نَادَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بالنِّفَاقِ، والعِيَاذُ بالله.

وَهَذَا الحَدِيثُ فِيهِ حَثٌّ عَلَى مُجَانَبَةِ ذِي الوَجْهَيْنِ، وَتَبْيين شَرِّهِ لأَنَّهُ ظَالِمٌ لنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ، واللهُ المُسْتَعَانُ.

قَالَ القُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّمَا كَانَ ذُو الوَجْهَيْنِ شَرَّ النَّاسِ لأَنَّ حَالَهُ حَالُ المُنَافِقِ إِذْ هُوَ مُتَمَلِّقٌ بالبَاطِلِ، والكَذِبِ مُدْخِلٌ للفَسَادِ بَيْنِ النَّاسِ)[1]. اهـ.

قُلْتُ: وَالوَيْلُ لهَذَا الصِّنْفِ مِنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ.

قَالَ عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ خَطَايَا يَوْمَ القِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ خَوْضاً فِي البَاطِلِ)**[2].

---

(١) انظر: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لابن حجر (ج١٠ ص٤٧٥)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

(٢) **أثر صحيح.**

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص٢٣٣)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، وهناد في «الزهد» (ج٢ ص٥٤١)، ط. دار الخلفاء، الكويت، ط. الثانية. =

وَقَالَ يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ: قَالَ لِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ: **(إِذَا رَأَيْتَ القَارِئَ يَلُوذُ بالسُّلطَانِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لِصٌّ، فَإِذَا رَأَيْتَهُ يَلُوذُ بالأَغْنِيَاءِ فاعْلَمْ أَنَّهُ مُرَائِي، وَإِيَّاكَ أَنْ تُخْدَعَ فَيُقَالُ لَكَ: تَرُدُّ مَظْلَمَةً، أَوْ تَدْفَعُ عَنْ مَظْلُومٍ، فإنَّ ذَلِكَ خُدْعَةُ إِبلِيسَ اتَّخَذَهَا فُجّارُ القُرّاءِ سُلّماً)**[1].

وَقَالَ سُلَيْمَانُ الخَوَّاصُ: **(لَوْ دَخَلْتُ عَلَى بَعْضِ هَؤُلَاءِ، يَعْنِي الوُلَاةَ، لَمْ أُحِبّ أَنْ أَطَأَ بِسَاطَهُ، كَرَاهِيَةَ أَنْ يَلِيته قَلْبِي بِوَطْءِ بِسَاطِهِ)**[2].

فَهَذا مِثَالٌ يَشْرحُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ العِلْمِ الصَّالِحُونَ مِنْ نِيَّةٍ صَالِحَةٍ حَالَ الدُّخُولِ عَلَى الأُمَرَاءِ.

وَأَمَّا دُخُولُ أَهْلِ التَخَرُّبِ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الأُمَرَاءِ بِنِيَّةٍ فَاسِدَةٍ مِنْ تَصْدِيقِهِمْ عَلَى كَذِبِهِمْ أَوْ إِعَانَتِهِمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ أَوْ إِفْتَائِهِمْ بالبَاطِلِ أَوْ غَشِّهِم لِيُصِيبُوا مِنْ دِنْيَاهُمْ شَيْئاً.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنِ نَوْفَلٍ قَال: قِيلَ لِعَلْقَمَةَ: لَوْ دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ - يَعْنِي الأُمَرَاءَ - فَيَعْرِفُونَ لَكَ شَرَفَكَ وَتَشْفَعُ؟ قَالَ: **(إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنْتَقِصُوا مِنِّي أَكْثَرَ مِمّا أَنْتَقِصُ مِنْهُمْ)**[3].

= والطبراني في «المعجم الكبير» (ج٩ ص١٠٨)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة. بإسناد صحيح.

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٦ ص٤٥٠)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى. والمَرُّوذِي في «أخبار الشيوخ» (ص١٢٨)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. وأبو نعيم في «الحلية» (ج٦ ص٣٨٧)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت. بإسناد حسن.

(٢) أخرجه المَرُّوذِيّ في «أخبار الشيوخ» (ص١٥٥)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. بإسناد حسن.

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج٦ ص٨٨). ط. دار صادر، =

قُلْتُ: وَلَا يَخْتَلِفُ العُلَماءُ عَلَى ذَمِّ مَنْ دَخَلَ عَلَى السَّلَاطِينِ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ، مُزَيِّنٌ لَهُمْ البَاطِلَ، مُعِينٌ للظَّالِم مِنْهُم عَلَى ظُلْمِهِ، غَيْرُ نَاصِحٍ لَهُمْ، غَيْرُ آمرٍ بمَعْرُوفٍ أَوْ نَاهٍ عَنْ مُنْكَرٍ.

وَكَذٰلِكَ تَنْبِيهٍ لِلدَّاخِلِ عَلَى وُجُوبِ الاحْتِيَاطِ لِدِينِهِ وَلِنَفْسِهِ، فَيُعَالِجُ نِيَّتَهُ، وَيَنْظُرُ فِي الصَّالِحِ: أَدُخُولُهُ أَمْ بُعْدُهُ إِذْ الفِتْنَةُ مِنْهُ قَرِيبَةٌ[1].

قُلْتُ: وَمَا ضَلَّ قَوْمٌ إِلّا أُوتُوا الجَدَلَ والبَاطِلَ والخِصَامَ، نَعُوذُ باللهِ مِنَ الخُذْلَانِ.

قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَى العِلْمِ، وَلَيْسَ العِلْمُ صُوَراً لأَلفَاظِ إِنَّمَا المَقْصُودُ فَهْمُ المُرَادِ مِنْهُ، وَذَلِكَ يُورِثُ الخَشْيَةَ، والخَوْفَ، وَيَرَى المِنَّةَ للمُنْعِمِ بالعِلْمِ، وقُوة الحُجةِ عَلَى المُتَعَلِمِ نَعُوذُ باللهِ مِنْ سَبِيلِ رُعَاعٍ يَتَسمونَ بالعُلَمَاءِ، لَا يَنَهاهُمْ مَا يَحْمِلُونَ، وَيَعْلَمُونَ وَلَا يَعْمَلُونَ، وَيَتَكَبَّرونَ عَلَى النَّاسِ بِما لَا يَعْلَمُونَ، غَلَبَتْهمُ طِبَاعُهُم وَمَا رَاضَتْهم عُلومُهُم الَّتي يَدْرُسُونَ)[2]. اهـ.

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَائِشَةَ رَحِمَهُ اللهُ: **(لَا تَكُنْ ذَا وَجْهَيْنِ، وَذَا لِسَانَيْنِ، تُظْهِرُ لِلنَّاسِ أَنَّكَ تَحُبُّ اللهَ وَيَحْمِدُونَكَ، وَقَلْبُكَ فَاجِرٌ)**[3].

= بيروت. والمروذي في «أخبار الشيوخ» (ص٤٧)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى. بإسناد صحيح.

وذكره الذهبي في «السير» (ج٤ ص٥٨)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثامنة.

(١) وانظر: «الآداب الشرعية» (ج٣ ص٤٥٨ و٤٥٩)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

(٢) «صيد الخاطر» (ص٥١٤)، ط. دار الفكر، دمشق.

(٣) **أثر صحيح.** =

وَقَالَ السَّرِيُّ بْنُ مُغَلِّسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(احْذَرْ أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ ثَنَاءٌ مَنْشُورٌ، وَعَيْبٌ مَسْتُورٌ)**[1]. قُلْتُ: فَلَا تَكُنْ للحَاكِمِ وَلِيّاً فِي الظَّاهِرِ، وَعَدُوَّهُ فِي البَاطِنِ، لأنَّ اللهَ مُخْرِجٌ ذَلِكَ وَلَا بُدَّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة: ٢٠٤].

وَهَؤُلَاءِ لَا يُبَالِي اللهُ بِهِمْ لِمَا يَحْمِلُونَ مِنْ بَاطِلٍ. عَنْ مِرْدَاسٍ الأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ، وَيَبْقَى حُفَالَةٌ - يَعْنِي حُثَالَةٌ - كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَوِ التَّمْرِ لَا يَبَالِيهِمُ اللهُ بَالَهُ»**[2].

فَهَذَا الحَدِيثُ بَيَّنَ ذَهَابَ الصَّالِحِينَ وَالأَخيَارِ مِنْهُمْ أَوَّلاً فَأَوَّلَ،

= أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٢ ص٢٧٥)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى من طريق هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا ابن جابر حدثني محمد بن أبي عائشة به.

(١) **أثر صحيح.**
أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٢ ص٢٧٥)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى وأبو نعيم في «الحلية» (ج١٠ ص١١٩)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الرابعة من طريق جعفر بن محمد حدثني الجنيد بن محمد قال: سمعت السري بن مغلس به. قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١١ ص٥١)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. وابن حبان في «صحيحه» (ج٨ ص٣٠٠)، وأحمد في «المسند» (ج٤ ص١٩٣)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت من طريقين عن قيس بن أبي حازم عن مرداس به.

حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا الأَرَاذِلُ - كـ(الحِزْبِيِّينَ) - وَيَقِلُّ العِلمُ - كَمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ - وَيَظْهَرُ الجَهْلُ، وَهَذِهِ أَعْظَمُ نَكْبَةٍ يُصَابُ بِهَا النَّاسُ، أَلَا وَهِيَ انْقِرَاضُ العُلَمَاءِ أَوْ قِلَّتُهُمْ، وَقَبْضُ العِلْمِ، وَيَظْهَرُ الجَهْلُ - عَلَى أَنَّه عِلْمٌ - فِي النَّاسِ، وَيَصِلُ بِهِمُ الحَالُ إِلى حَدٍّ أَنَّهُ يَتَّخِذُونَ الجُهَّالَ[1] فِي العِلْمِ الشَّرْعِي رُؤَسَاءَ لَهُمْ يُفْسِدُونَ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَدُنْيَاهُمْ بِسببِ جَهْلِهِمْ، نَعُوذُ باللهِ مِنَ الخذْلَانِ.

قَالَ البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (قَوْلُهُ: (لَا يُبَالِيهِمُ اللهُ بَالَهُ): أي لَا يَرْفَعُ لَهُمْ قَدْراً، وَلَا يُقِيمُ لَهُمْ وَزْناً)[2]. اهـ.

قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ قُرَّاءٌ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ يُمَيِّزُونَ بِهِ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ.

وَإِليكَ الدَّلِيل:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَكْثَرُ مُنَافِقِي أُمَّتِي قُرَّاؤُهَا»**[3].

---

(١) كـ(القصاصين والمتعالمين والحزبيين) وغيرهم.

(٢) «شرح السنة» (ح١٤ ص٣٩٣)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى.

(٣) **حديث صحيح.**
أخرجه البخاري «في خلق أفعال العباد» (ص١٩٤)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الأولى، والفريابي في «صفة النفاق» (ص٥٦)، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط. الأولى. وأبو نعيم في «صفة النفاق، ونعت المنافقين» (ص١٦٧)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى من طريق عبد الرحمن بن شُرَيْح المُعَافري حدثنا شَرَاحِيل عن محمد بن هُدَيَّة عن عبد الله بن عمرو به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ: في هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ أُنَاساً مِنْ أُمَّتِهِ مِنْ أَهْلِ النِّفَاقِ العَمَلِيِّ، يُنَافِقُونَ مِنْ أَجْلِ مَصَالِحِهِمْ الدُّنْيَوِيَّةِ بِاسْمِ الدِّينِ وَبِاسْمِ قِرَاءَةِ القُرآنِ، وَالعِيَاذُ باللهِ.

قَالَ المُنَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ يَشْرَحُ الحَدِيثَ: (أَي الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَيَضَعُونَهُ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهِ، أَوْ يَحْفَظُونَ القُرْآنَ تَقِيَّةً للتُّهْمَةِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، وَهُمْ مُعْتَقِدُونَ خِلَافَهُ)[1]. اهـ.

وَقَدْ قَسَّمَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ النِّفَاقَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ ـ نِفَاقُ قَلْبٍ.

٢ ـ نِفَاقُ عَمَلٍ.

فَنِفَاقُ القَلْبِ هُوَ نِفَاقُ التَّكْذِيبِ الَّذِي يَتَّصِلُ بالمُعْتَقَدِ. وَأَمَّا نِفَاقُ العَمَلِ فَهُوَ مَعْصِيةٌ كَسَائِرِ المَعَاصِي، وَخُلُقٌ مُشِينٌ يَتصِفُ بِهِ المُنَافِقُونَ.

وَهَذا هُوَ النِّفَاقُ الَّذِي كَانَ يَخَافُهُ السَّلَفُ عَلَى نُفُوسِهِمْ، فَإِنَّ صَاحِبَهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ شُعْبَةُ نِفَاقٍ[2].

قَالَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (النِّفَاقُ نِفَاقَانِ: نِفَاقٌ بالتَّكْذِيبِ، وَنِفَاقٌ بالعَمَلِ)[3].

---

(١) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (ج٢ ص٨٠)، ط. دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر: «الإيمان» لابن تيمية (ص٤٠٩)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثالثة.

(٣) **أثر صحيح.**

أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج١ ص٦٩٩)، ط. دار الراية، الرياض، ط. الأولى، من طريق أحمد بن أبي سريج قال: أنا يزيد بن هارون قال: أنا أبو الأشهب عن الحسن به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قَالَ البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (والنِّفَاقُ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُظْهِرَ صَاحِبُهُ الإِيمَانَ، وَهُوَ مُسِرٌّ للكُفْرِ كالمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، والثَّانِي: تَرْكُ المُحَافَظَةِ عَلَى حُدُودِ الدِّينِ سِراً، وَمُرَاعَاتُها عَلَناً فَهَذَا يُسَمَّى مُنَافِقاً، وَلَكِنَّهُ نِفَاقٌ دُونَ نِفَاقٍ)[1]. اهـ[2].

وَقَالَ الكَلَابَاذِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (هَذَا نِفَاقُ العَمَلِ[3] لا نِفَاقُ الاعْتِقَادِ[4]، وَذَلِكَ أَنَّ المُنَافِقَ هُوَ الَّذِي أَظْهَرَ شَيْئاً وَأَضْمَرَ خِلَافَهُ... وَالقَارِئُ أَظْهَرَ أَنَّهُ يُرِيدُ اللهَ بِعَمَلِهِ وَوَجْهِهِ لَا غَيْرَ، وَأَضْمَرَ حَظَّ نَفْسِهِ وَهُوَ الثَّوَابُ، وَيَرَىٰ نَفْسَهُ أَهْلاً لِذَلِكَ، وَيَنْظُرُ بِعَمَلِهِ بِعَيْنِ الإِجْلَالِ، فَلأَنْ كَانَ بَاطِنُهُ خِلَافَ ظَاهِرِهِ صَارَ مُنَافِقاً، إِذِ المُنَافِقُ بإِيمَانِهِ قَصَدَ حَظَّ نَفْسِهِ، وَالقَارِئُ

---

(١) قوله: «نفاق دون نفاق»، فهذا نفاق عمل قد يجتمع مع أصل الإيمان لكن إذا استحكم وكمل، فقد ينسلخ صاحبه عن الإسلام بالكلية، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم، اللهم غفراً.
لأن منهم من قد غمر قلبه الشهوات والذنوب فلا يحس بها إلا إذا أخلص في الدين، فإما أن يصير مؤمناً، وإما أن يصير منافقاً، والله المستعان.
والمراد بإطلاق النفاق: الإنذار، والتخويف عن ارتكاب هذه الخصال الخبيثة.

(٢) «شرح السنة» (ج١ ص٦)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى.

(٣) والنفاق العملي: هو عمل شيء من أعمال المنافقين مع بقاء الإيمان في القلب، وهذا لا يخرج من الملة، لكنه وسيلة إلى ذلك، وصاحبه يكون فيه إيمان ونفاق، وإذا كثر صار بسببه منافقاً خالصاً، كما جاء في الحديث السابق.

(٤) والنفاق الاعتقادي: هو النفاق الأكبر الذي يظهر صاحبه الإسلام، ويبطن الكفر، وهذا النوع مخرج من الدين بالكلية، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار، والعياذ بالله.
انظر: «عقيدة التوحيد» للشيخ صالح الفوزان (ص١٠٦)، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى.

بَعَمَلِهِ قَصَدَ حَظَّ نَفْسِهِ فَاسْتَوَيَا فِي القَصْدِ، وَمُخَالَفَةُ البَاطِنِ وَالظَّاهِرِ فَاسْتَوَيَا فِي الإِثْمِ لاسْتِوَائِهِمَا فِي القَصْدِ وَالصِّفَةِ)[1]. اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانِ الفُوزَانِ حَفِظَهُ اللهُ: (إِنَّ وجُودَ المُثَقَّفِينَ وَالخُطَبَاءِ المُتحمَسِينَ لَا يُعَوضُ الأُمَّةَ عَنْ عُلَمَائِهَا... وَهَؤُلَاءِ قُرَّاءٌ وَلَيْسُوا فُقَهَاء، فإطْلَاقُ لَفْظِ العُلَمَاءِ عَلَى هَؤُلَاءِ إِطْلَاقٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، والعِبْرَةُ بالحَقَائِقِ لَا بالأَلْقَابِ، فَكَثِيرٌ مَنْ يُجِيدُ الكَلَامَ ويَسْتَمِيلُ العَوَامَّ وَهُوَ غَيْرُ فَقِيهٍ)[2]. اهـ.

وَقَالَ السَّرِيُّ بْنُ المُغَلِّس رَحِمَهُ اللهُ: **(إِنَّمَا أَذْهَبَ أَكْثَرَ أَعْمَالِ القُرَّاءِ العُجْبُ، وَخَفِيُّ الرِّيَاءِ)**[3].

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللهُ: **(إِنَّ أَقْبَحَ الرَّغْبَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْ تُطْلَبَ بِعَمَلِ الآخِرَةِ)**[4].

---

(١) «معاني الأخبار» (ص٥٥)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى.

(٢) «وجوب التثبت في الأخبار واحترام العلماء» (ص٥٠)، ط. دار إمام الدعوة، الرياض، ط. الأولى.

(٣) **أثر صحيح.**
أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٢ ص٢٦٣)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى من طريق جعفر بن محمد حدثني الجنيد بن محمد قال: سمعت السّري بن المغلس به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(٤) **أثر صحيح.**
أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٢ ص٢٦٨)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى وأبو نعيم في «الحلية» (ج٧ ص٥٤)، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الرابعة. من طريقين عن سفيان به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

أي الَّذِي يَطْلُبُ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ.

وَقَالَ الجُنَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سَمِعْتُ السَّرِيَّ بْنَ المُغَلِّسِ يَذُمُّ مَنْ يَأْكُلُ بِدِينِهِ وَيَقُولُ: (**مِنَ النَّذَالَةِ أَنْ يَأْكُلَ العَبْدُ بِدِينِهِ**)[1].

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ **عَنْ هَؤُلَاءِ**: (. . . وَمِنْ أَعْظَمِ مَا حَرَّكَهُ عَلَيْهِ طَلَبُ غَرَضِهِ، إِمّا وِلَايَةٌ، وَإِمَّا مَالٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾، وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: ... وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلّا لِدُنْيَا، إِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ، وَإِنْ مَنَعَهُ سَخِطَ**»[2].اهـ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: (فَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَنَقُرَّ بِالحَقِّ كُلِّهِ، وَلَا يَكُونُ لَنَا هَوًى، وَلَا نَتَكَلَّمُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، بَلْ نَسْلُكُ سُبُلَ العِلْمِ وَالعَدْلِ، وَذَلِكَ هُوَ اتِّبَاعُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، فَأَمَّا مَنْ تَمَسَّكَ بِبَعْضِ الحَقِّ دُونَ بَعْضٍ فَهَذَا مَنْشَأُ الفُرْقَةِ والاخْتِلَافِ)[3].اهـ.

وَهَؤُلَاءِ أَظْهَرُوا النِّفَاقَ أَمَامَ النَّاسِ، وَأَسَرُّوهُ أَمَامَ الحُكَّامِ فَهُمْ شَرٌّ مِمَّنْ قَبْلَهُمْ.

---

(١) **أثر صحيح.**
أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٢ ص٢٦٦)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى، من طريق جعفر بن محمد حدثني الجنيد بن محمد قال: سمعت السري بن المغلس به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) «منهاج السنة النبوية» (ج٤ ص٥٢٧)، ط. مؤسسة قرطبة، ط. الأولى.

(٣) «مجموع الفتاوى» (ج٤ ص٤٥٠)، ط. مكتبة ابن تيمية، مصر.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيل:

١ ـ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ ﷺ قَالَ: (المُنَافِقُونَ اليَوْمَ أَشَرُّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانُوا إِذْ ذَاكَ يَكْتُمُونَهُ، وَهُمُ اليَوْمَ لَا يَكْتُمُونَهُ)[١].

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (وَهُمُ اليَوْمَ يُظْهِرُونَهُ).

٢ ـ وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَان ﷺ قَالَ: (المُنَافِقُونَ الَّذِينَ فِيكُمُ اليَوْمَ شَرٌّ مِنَ المُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: قُلْنَا: وَكَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: لأَنَّ أُولَئِكَ أُسَرُّوهُ، وَهُؤُلَاءِ أَعْلَنُوهُ)[٢].

٣ ـ وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ ﷺ: وَقِيلَ لَهُ: (المُنَافِقُونَ اليَوْمَ أَكْثَرُ أَمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: بَلْ هُمُ اليَوْمَ أَكْثَرُ، لأَنَّهُ كَانَ يَوْمَئِذٍ يُسْتَسَرُّ بِهِ، وَاليَوْمَ يُسْتَعْلَنُ بِهِ)[٣].

---

(١) أثر صحيح.
أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ج١٥ ص١٠٩)، ط. إدارة القرآن، باكستان، والفريابي في «صفة النفاق» (ص٥٦)، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط. الأولى وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص١٣٦)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى من طريق شعبة عن سليمان الأعمش قال: سمعت أبا وائل يحدث عن حذيفة به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثر صحيح.
أخرجه أبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص١٣٦)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، والخطيب في «الموضِّح» (ج٢ ص٥٠٤)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (ج٢ ص٦٩١)، ط. دار الراية، الرياض، ط. الأولى. من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن شقيق بن سلمة قال: قال حذيفة به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١٣ ص٦٩)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، =

وَهَؤُلَاءِ حَاوَلُوا أَنْ يُبَرِّرُوا مَوَاقِفَهُمْ هَذِهِ بِأَقْنِعَةٍ مَاكِرَةٍ وَالغَيرَة عَلَى الدِّينِ، والحِرْص عَلَى الغَايَةِ الإِصْلَاحِيّةِ وَدَعَاوَىٰ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللهُ: (وَقَوْلُهُ: إِنَّ المُنَافِقِينَ اليَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسِرُّونَ قَوْلَهُمْ فَلَا يَتَعَدّى شَرُّهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَأَمّا اليَوْمَ فَإِنَّهُمْ يَجْهَرُونَ بالنِّفَاقِ وَيُعْلِنُونَ بِالخُرُوجِ عَلَى الجَمَاعَةِ، وَيُورِثُونَ بَيْنَهُمْ، وَيُحَزِّبُونَهُمْ أَحْزَاباً، فَهُم اليَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ حِينَ لَا يَضِرُّونَ بِمَا يَسرُّونَهُ)[1]. اهـ.

وَلَقَدِ ابْتُلِيَ المُسْلِمُونَ مُنْذُ بَكُورَةِ الدَّعْوَةِ بِهَؤُلَاءِ المُنَافِقِينَ حَتَّى كَشَفَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ الكَرِيمِ، وَفَضَحَ مَوَاقِفَهُمْ، وَنَبَّهَ عَلَى خَطَرِهِمْ، وَهَتَكَ سِتْرَهُمْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤].

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ: (فَوَصَفَهُمْ بِحَسَنِ الأَجْسَامِ وَتَمَامِهَا، وَحُسْنِ المَقَامِ وَالفَصَاحَةِ حَتَّى وَإِعْجَابٍ بِهِ، وَمَعَ هَذَا فَبَوَاطِنُهُمْ خَرَابٌ وَمَعَائِنُهُمْ فَارِغَةٌ.

= الرياض. وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص١٣٧)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، والنسائي في «السنن الكبرى» (ج٦ ص٤٩١)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى من طريق مالك بن مِغْوَل عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن حذيفة به.

(١) «شرح صحيح البخاري» (ج١٠ ص٥٧)، ط. مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى.

فَلِهَذَا مَثَّلَهُمْ بالخُشُب المُسَنَّدَةِ الَّتي لَا رُوحَ لَهَا، وَلَا إِحْسَاسَ، وَقُلُوبُهُمْ مَعَ هَذَا ضَعِيفَةٌ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ)[1].اهـ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون: ٤].

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَهَكَذَا كُلُّ مُرِيبٍ يُظْهِرُ خِلَافَ مَا يُضْمِرُ يَخَافُ مِنْ أَدْنَى شَيْءٍ، وَيَتَحَسَّرُ عَلَيْهِ)[2].اهـ.

فَالمُنَافِقُ قَلْبُهُ ضَعِيفٌ تَتَلَاعَبُ بِهِ الأَهْوَاءُ المُضِلَّةُ فَتَقْلِبُهُ يَمْنَةً وَيَسْرَةً.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [التوبة: ٦٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [النساء: ٦١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾ [النساء: ٦٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [المنافقون: ٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾﴾ [التوبة: ٥٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ

---

(١) «تفسير ابن رجب الحنبلي» (ج٢ ص٤٧٣)، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى.

(٢) «تفسير ابن رجب الحنبلي» (ج٢ ص٤٧٣)، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى.

غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۚ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨١، ٨٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾﴾ [النساء: ١٤٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾﴾ [التوبة: ٧٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ [البقرة: ٨ ـ ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ [البقرة: ١٣ ـ ١٦].

قَالَ ابْنُ القيِّم رَحِمَهُ اللهُ: (وَقَدْ هتَكَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَسْتَارَ المُنَافِقِينَ، وَكَشَفَ أَسْرَارَهُمْ فِي القُرآنِ، وَجَلَّى لِعِبَادِهِ أُمُورَهُمْ لِيَكُونُوا مِنْهَا وَمِنْ أَهْلِهَا عَلَى حَذَرٍ... لِكِثْرَتِهِمْ وَعُمُومِ الإِبْتِلَاءِ بِهِمْ، وَشِدَّةِ فِتْنَتِهِمْ عَلَى الإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ.

فَإِنَّ بَلِيَّةَ الإِسْلَامِ بِهِمْ شَدِيدَةٌ جِداً، لأَنَّهُمْ مَنْسُوبُونَ إِلَيْهِ، وَإِلَى نُصْرَتِهِ وَمُوَالَاتِهِ، وَهُمْ أَعْدَاؤُهُ فِي الحَقِيقَةِ يُخرِجُونَ عَدَاوَتَهُ فِي كُلِّ قَالَبٍ يَظُنُّ الجَاهِلُ أَنَّهُ عِلْمٌ وَإِصْلَاحٌ وَهُوَ غَايَةُ الجَهْلِ وَالإِفْسَادِ...

فَلَا يَزَالُ الإِسْلَامُ وَأَهْلُهُ مِنْهُمْ فِي مِحْنَةٍ وَبَلِيَّةٍ، وَلَا يَزَالُ يَطْرُقُهُ مِنْ شُبههم سَرِيَّةٌ بَعْدَ سَرِيَّةٍ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُمْ بِذَلِكَ مُصْلِحُونَ ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١٢]...

لَبَسُوا ثِيَابَ أَهْلِ الإِيمَانِ عَلَى قُلُوبِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالخُسْرَانِ... فَأَلْسِنَتُهُمْ أَلسِنَةُ المُسَالِمِينَ، وَقُلُوبُهُمْ قُلُوبُ المُحَارِبِينَ... رَأْسُ مَالِهِمْ الخَدِيعَةُ وَالمَكْرُ، وَبِضَاعَتُهُم الكَذِبُ والخَتْرُ[1]...

قد نَهَكَتْ أَمْرَاضُ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ قُلُوبَهُمْ فَأَهْلَكَتْهَا، وَغَلَبَتِ القُصُودُ السَّيِّئَةُ عَلَى إِرَادَتِهِم وَنِيَّاتِهِمْ فَأَفْسَدَتْهَا...

المُتَمَسِّكُ عِنْدَهُم بالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ صَاحِبُ ظَوَاهِرٍ، مَبْخوسٌ حَظَّهُ مِنَ المَعْقُولِ... وَأَهْل الاتِّبَاعِ عِنْدَهُم سُفَهَاء...

قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ اسْتِهْزَاء بِأَهْلِهِمَا واسْتِحْقَاراً، وَأَبَوا أَنْ يَنْقَادُوا لِحُكْمِ الوَحْيَيْنِ فَرَحاً بِمَا عِنْدَهُم مِنَ العِلْمِ الَّذِي لَا يَنْفَعُ الاسْتِكْثَارُ مِنْهُ إِلَّا أَثَراً واسْتِكْبَاراً...

أَسْمَاعُ قُلُوبِهِمْ قَدْ أَثْقَلَها الوَقْرُ، فَهِيَ لَا تَسْمَعُ مُنَادِيَ الإِيمَانِ، وَعُيُون بَصَائِرِهِم عَلَيْهَا غَشَاوَةُ العَمَى، فَهِيَ لَا تُبْصِرُ حَقَائِقَ القُرْآنِ،

---

(١) الخَتْرُ: هو الغَدْرُ والخَدِيعَةُ.
انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص٤٨٩)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية.

وَأَلْسِنَتُهم بِهَا خَرَسٌ عَنِ الحَقِّ، فَهُم بِهِ لَا يَنْطِقُونَ ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البقرة: ١٨].

يُعْجِبُ السَّامِعَ قَوْلُ أَحَدِهِم لِحَلَاوَتِهِ وَلِينِهِ، وَيَشْهَدُ اللهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ مِنْ كَذِبِهِ وَمَيْنِهِ فَتَراهُ عِنْدَ الحَقِّ نَائِماً، وَفِي البَاطِلِ عَلَى الأَقْدَامِ...

أَوَامِرَهُمُ الَّتي يَأْمُرُونَ بِهَا أَتْبَاعَهُمْ مُتَضَمِّنَةٌ لِفَسَادِ البِلَادِ وَالعِبَادِ، وَنَوَاهِيهِم عَمّا فِيهِ صَلَاحُهُم فِي المَعَاشِ وَالمَعَادِ... وَأَحَدُهُم تَلْقَاهُ بَيْنَ أَهْلِ الإِيمَانِ فِي الصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ وَالزُّهْدِ وَالاجْتِهَادِ ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٠٥].

فَهُمْ جِنْسٌ بَعْضِهِ يُشْبِهُ بَعْضاً، يَأْمُرُونَ بالمُنْكَرِ بَعْدَ أَنْ يَفْعَلُوهُ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ المَعْرُوفِ بَعْدَ أَنْ يَتْرُكُوهُ...

إِنْ حَاكَمْتَهُمْ إِلَى صَرِيحِ الوَحْيِ وَجَدْتَهُمْ عَنْهُ نَافِرِينَ، وَإِنْ دَعَوْتَهُمْ إِلَى حُكْمِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ رَأَيْتَهُمْ عَنْهُ مُعْرِضِينَ... تَبّاً لَهُمْ مَا أَبْعَدَهُمْ عَنْ حَقِيقَةِ الإِيمَانِ! وَمَا أَكْذَبَ دَعْوَاهُمْ للتَّحْقِيقِ وَالعِرْفَانِ! فَالقَوْمُ فِي شَأْنٍ وَأَتْبَاعُ الرَّسُولِ فِي شَأْنٍ... يَحْلِفُونَ لِيَحْسِبَ السَّامِعُ أَنَّهُمْ صَادِقُونَ قَدِ ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [المنافقون: ٢].

فَمَا أَكْثَرَهُمْ وَهُم الأَقَلُّونَ، وَمَا أَجْبَرَهُمْ وَهُمْ الأَذَلُّونَ، وَمَا أَجْهَلَهُم وَهُم المُتَعَالِمُونَ...

فَهَذِهِ ـ والله ـ أَمَارَاتُ النِّفَاقِ، فَاحْذَرْهَا أَيُّهَا الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ بِكَ القَاضِيَةُ.

إِذَا عَاهَدُوا لَمْ يَفُوا، وَإِنْ وَعَدُوا أَخْلَفُوا، وَإِنْ قَالُوا لَمْ يُنْصِفُوا،

وَإِنْ دُعُوا إِلَى الطَّاعَةِ وَقَفُوا، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ صَدَفُوا، وَإِذَا دَعَتْهُم أَهْوَاؤُهُم إِلَى أَغْرَاضِهِم أَسْرَعُوا إِلَيْهَا وَانْصَرَفُوا، فَذَرْهُمْ وَمَا اخْتَارُوا لأَنْفُسِهِم مِنَ الهَوَانِ وَالخِزي وَالخُسْرَانِ فَلَا تَثِقْ بِعُهُودِهِمْ، وَلَا تَطْمَئِنَّ إِلَى وعُودِهِم، فَإِنَّهُم فِيهَا كَاذِبُونَ...)[1]. اهـ.

قُلْتُ: وَإِلَى جَانِبِ النُّصُوصِ القُرآنِيَةِ نَجِدُ أَنّ النَّبِيَّ ﷺ حَذَّرَ مِنَ النِّفَاقِ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ، وَبَيَّنَ للمُؤْمِنِينَ أَهَمَّ صِفَاتِهِمْ لِيَكُونُوا عَلَى حَذَرٍ مِنْهُم، وَلِتَكُونَ لَدَيْهِم عَلَامَاتُ المُنَافِقِينَ وَاضِحَةً وَأَهَمُّها: الكَذِبُ في الحَدِيثِ، والغَدْرُ حِينَ العَهْدِ، والإِخْلَافُ بالوَعْدِ، والفُجُورُ فِي الخُصُومَةِ، والخِيَانَةُ للأَمَانَةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيل:

١ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَإِنْ صَلّى وَصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا ائْتُمِنَ خَانَ»**[2].

وَالحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الإِنْسَانَ فِيهِ شَدِيدُ الشَّبَهِ بالمُنَافِقِينَ ـ وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ ـ بِسَبَبِ هَذِهِ الخِصَالِ النِّفَاقِيَّةِ، وَالعِيَاذُ بِالله.

٢ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَرْبَعٌ**

---

(١) «صفات المنافقين» (ص٤ و٣١)، ط. دار القاسم، الرياض، ط. الأولى.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج٥ ص٢٨٩)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ومسلم في «صحيحه» (ج١ ص٧٨)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، والفريابي في «صفة النفاق» (ص٥٦)، ط. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص٦٩)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، من عدة طرق عن أبي هريرة به.

خِلَالٍ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ»[1].

قَالَ النَّوَوِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَوْلُهُ: «كَانَ مُنَافِقاً خَالِصاً»، مَعْنَاهُ: شَدِيدَ الشَّبَهِ بالمُنَافِقِينَ بِسَبَبِ هَذِهِ الخِصَالِ، قَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: وَهَذَا فِيمَنْ كانَتْ هَذِهِ الخِصَالُ فِيهِ غَالِبَةً، فَأَمَّا مَنْ يَنْدُرُ ذَلِكَ مِنْهُ فَلَيْسَ دَاخِلاً فِيهِ، فَهَذَا هُوَ المُخْتَارُ فِي مَعْنَى الحَدِيثِ)[2]. اهـ.

وَهَذَا فِيه التَّرْهِيبُ الشَّدِيدُ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ المُنَافِقِينَ - وَإِنْ كَانُوا مِنَ المُسْلِمينَ - الَّذينَ يَأْتُونَ الأُمَرَاءَ بِوَجْهٍ، وَيَخْرُجُونَ مِنْهُم بِوَجْهٍ آخَرَ، اللَّهُمَّ سَلِّم سلِّم.

فَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ اسْتَخَفُّوا بالاحْتِرَازِ مِنَ النِّفَاقِ، واسْتَهَانُوا بأَنْ عُرِّفُوا بأَخْلَاقِ المُنَافِقِينَ، واسْتَحْسَنُوهَا، واسْتَجَازُوا المُدَاهَنَةَ وَتَأَلَّفُوهَا، وَالمُرَاوَغَةَ وَالمُخَادَعَةَ وَاعْتَقَدُوهَا، اللَّهُمَّ غُفْراً[3].

وَلِذَلِكَ إِذَا رَأَيْتَ هَؤُلَاءِ المُنَافِقِينَ وَقَدْ خَاصَمُوا الحُكَّامَ أَوْ غَيْرَهُمْ فَجَرُوا وَأَعْلَنُوا الحَرْبَ عَلَيْهِمْ وَحَرَّضُوا النَّاسَ عَلَيْهِم فَوْقَ المَنَابِرَ وَغَيْرِها فِي البِلَادِ فَوَقَعَتِ الفِتْنَةُ بَيْنَ النَّاسِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج١ ص٧٨)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت. وأبو نعيم في «صفة النفاق ونعت المنافقين» (ص٨٠)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، من طريق عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو.

(٢) «شرح صحيح مسلم» (ج١ ص٣٢٤)، ط. دار الفكر، بيروت.

(٣) انظر: «صفة النفاق ونعت المنافقين» لأبي نعيم (ص٣١)، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى.

ولذَلِكَ كَانَ السَّلَفُ يَخَافُونَ النِّفَاقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، بَلْ يَجْعَلُونَ المُخَالَفَاتِ الصَّغِيرَةَ مِنَ المُوبِقَاتِ فِي عَهْدِهِمْ بِخِلَافِ هَؤُلَاءِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلِ:

عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: **(أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ قَدْ شَهِدُوا بَدْراً، كلُّهم يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ)**[1].

وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: **(إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالاً هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، كُنَّا نَعُدُّهَا مِنَ المُوبِقَاتِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)**[2].

قَالَ ابْنُ الوَزِيرِ رحمه الله: (فَمَنْ كَانَ ضَعِيفَ الرِّيَاضَةِ لِنَفْسِهِ لَمْ يَتَيَقَّظْ لِخَفِيَّاتِ مَدَاخِلِ الشَّيْطَانِ وَالنَّفْسِ فِي ذَلِكَ، فَرُبَّما حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ لَا يُشْعِرُ.

وَقَدْ خَوَّفَ اللهُ المُؤْمِنِينَ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُهُم وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ فِي أَيْسَرِ مِنْ ذَلِكَ وَأَظْهَرُ... فَكَيْفَ لَا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ الفِتْنَةَ مَنْ عَرَفَ مِنْهَا الوُقُوعَ فِي المُهْلِكَاتِ عِنْدَ الخِلْطَةِ، أَوْ خَافَ ذَلِكَ وَجَرَّبَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ؟!.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُخَافُ عَلَى مُخَالِطِ السُّلْطَانِ أَنْ يَخَافَهُ أَكْثَرَ مِنْ خَوْفِ اللهِ، أَوْ يَرْجُوَهُ أَكْثَرَ مِنْ رَجَاءِ اللهِ، أَوْ يَذْكُرَهُ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ اللهِ تَعَالَى، أَوْ يَشْكُرَهُ أَوْ يُحِبَّهُ كَذَلِكَ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَوْ فِي بَعْضِ

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» تعليقاً (ج١ ص٢٦)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. وابن حجر في «تغليق التعليق» (ج٢ ص٥٢)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، والخلال في «السنة» (ج٣ ص٦٠٧)، ط. دار الرابعة، الرياض، ط. الأولى. وحرب الكرماني في «المسائل» (ص٣٧٥)، ط. مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١١ ص٣٢٩)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، وأحمد في «المسند» (ج٣ ص١٥٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

الأَوْقَاتِ، والغَفَلَاتِ، فَيَلْحَقَهُ بذَلِكَ عِقَابُ اللهِ وَسَخَطُهُ، وَسَلْبُ تَوْفِيقِهِ. . .)[1].اهـ.

وَقَالَ ابْنُ الوَزِيرِ رَحِمَهُ اللهُ: (والخَلَاصُ مِنَ الذُّنُوبِ بِصَلَاحِ القُلُوبِ والإِخْلَاصِ، وَإِنَّمَا الفِرَارُ وَسِيلَةٌ إِلَى ذَلِكَ، وَعَوْنٌ عَلَيْهِ، وَفِطَامٌ للنَّفْسِ الخَبِيثَةِ مِنَ العَادَاتِ المُسْتَحْكِمَةِ المُسْتَقِرَّةِ. . .)[2].اهـ.

وَقَالَ ابْنُ الوَزِيرِ رَحِمَهُ اللهُ: (وَلْيَحْذَرِ العَاقِلُ مِنْ ثِقَتِهِ بِعَقْلِهِ وحِلْمِهِ، فإِنَّ عِصْمَةَ آدَمَ مَعَ قُرْبِهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَتَقَدُّمَ تَحْذِيرِ اللهِ لَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ مَا حَالَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَيْدِ الشَّيْطَانِ، ولذَلِكَ شُرِعَتِ الاسْتِعاذَةُ باللهِ مِنْهُ، وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا نَجَاةَ للعَبْدِ إِلَّا بالاسْتِعَاذَةِ بِاللهِ، ولذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥])[3].اهـ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«إِنَّ الحَلَالَ بَيِّنٌ، وإِنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ، كالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الحِمَىٰ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًىٰ، أَلَا وَإِنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وإِنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسِدَتْ فَسِدَ الجَسَدُ كُلُّه، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ»**[4].

---

(١) «الأمر بالعزلة في آخر الزمان» (ص١٠٧)، ط. المكتبة الإسلامية، الأردن، ط. الأولى.

(٢) «المصدر السابق» (ص١١٠).

(٣) «المصدر السابق» (ص١١٥).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج١ ص٢٨)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، =

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالمَعْنَىٰ أَنَّ الحَلَالَ حَيْثُ يَخْشَىٰ أَنْ يُؤَوَّلَ فِعْلُهُ مُطْلَقاً إِلَى مَكْرُوهٍ أَوْ مُحَرَّمٍ يَنْبَغِي اجْتِنَابُهُ...)[1].اهـ.

قُلْتُ: وَيُسْتَدَلُّ بِهَذَا الحَدِيثِ عَلَى سَدِّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمُحَرَّمَاتِ، وَتَحْرِيمِ الوَسَائِلِ إِلَيْهَا.

فَبَانَ لَكَ مِمّا نَقَلْتُهُ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَآثَارِ السَّلَفِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ ذَمُّ الّذِينَ يَدْخُلُونَ عَلَى الحُكّامِ بِوَجْهٍ، وَيَخْرُجُونَ مِنْهُمْ بِوَجْهٍ آخَرَ، اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم.

= الرياض. ومسلم في «صحيحه» (ج٣ ص١٢١٩)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى. وأبو داود في «سننه» (ج٣ ص٢٤٣)، ط. دار الحديث، بيروت، ط. الأولى. والترمذي في «سننه» (ج٣ ص٥٠٢)، ط. مصطفى البابي، مصر، ط. الثانية، من عدة طرق عن الشعبي عن النعمان بن بشير به.

(١) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (ج١ ص١٢٧)، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

ذكر الدليل على تحريم سب وغش وبغض ولاة أمر المسلمين

١ ـ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: نَهَانَا كُبَرَاؤُنَا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ قَالُوا: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **«لَا تَسُبُّوا أُمَرَاءَكُمْ، وَلَا تَغُشُّوهُمْ، وَلَا تَبْغُضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللهَ، وَاصْبِرُوا، فَإِنَّ الأَمْرَ قَرِيبٌ»**[1].

وَالنَّهْيُ عَنْدَ الإِطْلَاقِ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أُصُولِ الفِقْهِ[2].

قُلْتُ: فَفِي هَذَا الحَدِيثِ اتِّفَاقُ أَكَابِرِ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى تَحْرِيمِ الوَقِيعَةِ فِي الأُمَرَاءِ بالسَّبِّ، وَالطَّعْنِ فِيهِمْ، وَتَحْرِيمِ بُغْضِهِمْ، وَغَشِّهِمْ.

---

(١) حديث صحيح.
أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (ج٢ ص٤٧٤)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية، من طريق الفضل بن موسى حدثنا حسين بن واقد عن قيس بن وهب عن أنس به.
قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات.
وتابعه أبو حمزة عن قيس به.
أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (ج١٣ ص٢٠٢)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى، بإسناد حسن.

(٢) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص٢١٧)، ط. مكتبة التراث، القاهرة، ط. الثانية، و«تقريب الوصول إلى علم الأصول» للغرناطي (ص١٨٧)، ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الأولى. و(الأصول من علم الأصول) لشيخنا الشيخ محمد العثيمين (ص٢٥)، ط. مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنْ لَمْ يَتَمكن نُصْحَ السُّلْطَانِ، **فالْصَّبْرُ والدُّعَاءُ**، فَإِنَّهُمْ كَانُوا - يَعْنِي الصَّحَابَة - يَنْهَونَ عَنْ سَبِّ الأُمَراءِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الحُسَيْنِ البَغْدَادِيّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الحَمِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِي قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَان قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ الأَكَابِرُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنْهَونَنَا عَنْ سَبِّ الأُمَرَاءِ)[1][2]. اهـ.

فِفِي هَذَا الأَثَرِ اتِّفَاقُ أَكَابِرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى تَحْرِيمِ الوَقِيعَةِ فِي الأُمَرَاءِ بالسَّبِّ.

٢ - **وعَنْ أَبِي مِجْلِزٍ قَالَ: (سَبُّ الإِمَامِ الحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ: حَالِقَةُ الشَّعْرِ، وَلَكِنْ حَالِقَةُ الدِّينِ)**[3].

وَمَنْ ظَنَّ الوُقُوعَ فِي وُلاةِ الأَمْرِ بِسَبِّهِمْ وانْتِقَاصِهِم مَنْ شَرْعِ اللهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ إِنْكَارِ المُنْكَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ وَقَالَ عَلَى اللهِ وَعَلَى شَرْعِهِ غَيْرَ الحَقِّ، بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لمُقْتَضَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا نَطَقَتْ بِهِ آثَارُ سَلَفِ الأُمَّةِ.

---

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (ج٢١ ص٢٨٧)، ط. مكتبة ابن تيمية، مصر، ط. الأولى.

(٢) **حديث صحيح**، تقدم تخريجه.

(٣) **أثر حسن.**

أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» (ج١ ص٧٨)، ط. مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط. الأولى. من طريق محمد بن الفضل أنا سلام بن مسكين عن أبي حكيمة عن أبي مجلز به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَمَّا أَهْلُ العِلْمِ وَالدِّينِ وَالفَضْلِ فَلا يُرَخِّصُونَ لأَحَدٍ فِيمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنْ مَعْصِيَةِ وُلاةِ الأُمُورِ، وَغِشِّهِم، والخُرُوجِ عليهِمْ: بوَجْهٍ من الوُجُوهِ، كَمَا قد عُرِفَ مِنْ عَادَاتِ أَهْلِ السُّنةِ والدِّينِ قديماً وحديثاً ومن سِيرَةِ غيرِهِم)[1].اهـ.

وقَالَ أَبُو عُثْمَانَ الصَّابُونِيّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَيَرَوْنَ الدُّعَاءَ لهُمْ بِالإِصْلَاحِ والتَوْفِيقِ والصَّلَاحِ وَبَسْطِ العَدْلِ فِي الرَّعِيَّةِ، وَلَا يَرَوْنَ الخُرُوجَ عَلَيْهِمْ بالسيْفِ وإِنْ رَأَوْا مِنْهُ العُدُولُ عَنِ العَدْلِ إلى الجَوْرِ والحَيْفِ، وَيَرَوْنَ قِتَالَ الفِئَةِ البَاغِيَةِ حَتّى تَرْجع إِلَى طَاعَةِ الإِمَامِ العَدْلِ)[2].اهـ.

فالوَقيعَةُ في أعراضِ الأُمَرَاءِ، والاشْتِغَالُ بسَبِّهِمْ، وَذِكْرِ مَعَائِبِهِمْ خطيئةٌ كَبِيرَةٌ، وجريمةٌ شَنِيعَةٌ نَهَى عنها الشَّرعُ المُطَهَّرُ، وذمَّ فَاعِلَهَا.

وهيَ نواةُ الخروج على وُلَاة الأمْرِ، الّذي هوَ أصْلُ فَسَادِ الدِّينِ والدُّنيا مَعاً.

٣ ـ وَعَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: (لَمَّا بَلَغَنِي تَحْرِيقُ البَيْتِ خَرَجْتُ إلى مَكَّةَ، وَاخْتَلَفْتُ إلى ابْنِ عَبَّاس حَتَّى عَرَفَنِي وَاسْتَأْنَس بِي، فَسَبَبْت الحَجَّاجَ عِنْد ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَا تَكُنْ عَوْناً للشَّيْطَانِ)[3].

---

(١) «مجموع فتاوى» (ج٢٥ ص١٢)، ط. مكتبة ابن تيمية، مصر.

(٢) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص١٠٦)، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. الأولى.

(٣) **أثر صحيح.**
أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج٨ ص١٠٤)، ط. مؤسة الكتب الثقافية، بيروت. من طريق عمرو بن عباس أخبرنا ابن مهدي عن المثنى بن سعيد قال: أخبرنا أبو جمرة به. قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

٤ ـ وَعَنْ زَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ قَالَ: (قُلْتُ لِمَنْصُورِ بْنِ المُعْتَمِر: إِذَا كُنْتُ صَائِمّاً أَنَال مِنَ السُّلْطَانِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَأَنَالُ مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ؟ قَالَ: نَعَم)[1].

وسُئِلَ الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: ما رأي فضيلتكم في بعضِ الشّبابِ الَّذِينَ يتكلمون في مجالسِهِم عن وُلاةِ الأمورِ بالسَّبِّ والطّعْنِ فيهِم؟

فأجاب فضيلتُهُ: هذا الكلامُ معروفٌ أنَّه باطلٌ. وهؤلاء إمّا أنَّهم يَقْصِدونَ الشّر، وإمّا أنّهم تأثَّروا بغيرِهِم من أصحابِ الدَّعواتِ المضلِّلةِ... فهذه ليستْ طريقةَ السّلفِ أهْلِ السَّنةِ والجماعةِ)[2].اهـ.

٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»[3].

---

(١) أثر صحيح.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (ج٥ ص٤١)، ط. دار الكتاب العربي، ط. الرابعة. من طريق محمد بن إسحاق ثنا عباس بن محمد ثنا خلف بن تميم ثنا زائدة به.

قلت: وهذا سنده حسن.

وتابعه محمد بن عباد حدثنا مروان بن معاوية عن زائدة به.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الغيبة» (ص٨٣)، ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى. بسند حسن.

وإبراهيم بن عبد الله الكوفي ثنا مصعب بن المقدام عن زائدة به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (ج٥ ص٤١)، ط. دار الكتاب العربي، ط. الرابعة.

(٢) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (ص٥٧)، ط. دار السلف، الرياض، ط. الأولى.

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج١ ص٩٩)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، وأبو داود في «سننه» (ج٣ ص٧٣١)، ط. دار الحديث، بيروت، =

أي: لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِنا وأفعالِنا، أَوْ ليسَ عَلَى سنتِنا وطريقتِنا[1].

قالَ أبو عثمانِ سَعِيد بنُ إسْمَاعيل الواعظ الزّاهد رَحِمَهُ اللَّهُ: (فانْصَحْ للسّلطانِ، وأكْثِر لَهُ من الدُّعاءِ بالصّلاحِ، والرشادِ بالقَوْلِ والعَمَلِ والحكمِ، فإنّهم إذَا صلحوا صلح العباد بصلاحِهِم، **وإيَّاك إنْ تَدْعُوَ عليهِم باللعنة، فيزدادوا شرّاً ويزداد البلاء عَلى المسلمين**، ولكنْ ادع لَهُمْ بالتوبةِ فيتركُوا الشّرَّ فيرتفع البلاءُ عَنِ المؤمِنين)[2].اهـ.

وَقَالَ الشَّيْخُ محمدُ بنُ سبيل حَفِظَهُ اللهُ: (حَذَّرَ أهلُ السُّنةِ والجَمَاعَةِ من الوَقِيعة في أَعْرَاضِ الأَئِمَّةِ، والتَنقص لهُمْ أو الدعاءِ عليهِم؛ لأنَّ هذه الأمورَ من أسبابِ وجودِ الضَّغائِن والأحقاد بين الولاةِ والرعيةِ، ومن أسبابِ نشوء الفتن والنزاع في صفوف الأمة)[3].اهـ.

٦ ـ وَعَنِ الزِّبْرقَانِ قَالَ: (كُنْتُ عِنْدَ أَبِي وَائِل ـ شَقِيقِ ابْنِ سَلَمَةَ ـ فَجَعَلْتُ أَسُبُّ الحَجَّاجَ، وَأَذْكُرُ مَسَاوئَهُ. قَالَ: لَا تَسُبَّهُ، وَمَا

= ط. الأولى. والترمذي في «سننه» (ج٢ ص٥٩٧)، ط. مصطفى البابي، ط. الثانية، وابن ماجه في «سننة» (ج٢ ص٧٤٩)، ط. فؤاد عبد الباقي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (ج٥ ص٣٢٠)، ط. دار المعرفة، بيروت، وابن حبان في «صحيحه» (ج١١ ص٢٧٠)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، وابن منده في «الإيمان» (ج٢ ص٦١٦)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به.

(١) انظر: «شرح السنة» للبغوي (ج٨ ص١٦٧)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى.

(٢) انظر: «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي (ج١٣ ص٩٩) ط. الدار السلفية، الهند، ط. الأولى.

(٣) «الأدلة الشرعية في بيان حق الراعي والرعية» (ص٢٥)، ط. دار السلف، الرياض، ط. الأولى.

يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، فَغَفَرَ لَهُ)[1].

ويؤيدهُ قولُه تَعَالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ الآية [النساء: ٤٨].

وقولُهُ ﷺ: «كَانَ رَجُلان في بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَواخِيَينِ فكَانَ أحدُهُما يُذْنِبُ والآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي العِبَادَةِ فَكَانَ لَا يَزَالُ المُجْتَهِدُ يَرَى الآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ فَيَقُولُ: أَقْصِرْ فَوَجَدَهُ يَوْماً عَلَى ذَنْبٍ فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيباً؟ فَقَالَ: واللهِ لَا يَغْفِرُ الله لَكَ أَوْ لَا يُدْخِلُكَ الله الجَنةَ فَقُبِضَتْ أَرْوَاحُهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ العالِمينَ فَقَالَ لهذَا المُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِماً؟ أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِراً، وقَالَ للمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ للآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إلى النَّارِ»[2].

---

(١) أثر صحيح.
أخرجه هناد في «الزهد» (ج٢ ص٤٦٤)، ط. دار الخلفاء الكويت، ط. الأولى. من طريق عبده عن الزبرقان به.
قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات.
وله شاهد: عن عون السهيمي قال: (أتيت أبا أمامة فقال: لا تسبوا الحجاج فإنه عليك أمير، وليس علي بأمير).
أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج٧ ص١٨)، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت من طريق أزهر بن سعد عن حاتم بن أبي صغيرة عن عون به.
قوله: (ليس علي بأمير) لأن أبا أمامة في الشام والحجاج والٍ في العراق.

(٢) حديث حسن.
أخرجه أبو داود في «سننه» (ج٥ ص٢٠٧)، ط. دار الحديث، ط. الأولى من طريق علي بن ثابت عن عكرمة بن عمار قال: حدثني ضمضم بن جوس قال: قال أبو هريرة به.
قلت: وهذا سنده حسن. وقد حسنه الألباني في «حاشية شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣١٩)، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. التاسعة.
وقال ابن أبي العز: حديث حسن.

وقَولُهُ ﷺ: «إنَّ رَجُلاً قَالَ: والله لَا يَغْفِرُ اللهُ لفُلَانٍ وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَليَّ أَنْ أَغْفِرَ لِفُلَانٍ فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ وَأَحبَطْتُ عَمَلَكَ»[1].

فسبحانَكَ ربنا مَا أرحمك يا اللهُ، ومَا أحكمكَ، ومَا أعدلكَ! فتحتَ لنا باب التوبةِ والمغفرةِ، فلكَ الحمدُ يا ربَّنا كَمَا ينبغِي لِجلال وجْهِكَ وعَظيم سُلطانِكَ، لَكَ الحمدُ يا إلهَنا ملءَ السمواتِ وملءَ الأرضِ وملءَ ما شئتَ من شيءٍ بعد، لكَ الحمد في الأولى والآخرةِ، يا رحمن يا رحيم.

٧ ـ وَعَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْد قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُكَيْم يَقُولُ: (لَا أُعِينُ عَلَى دَم خَلِيفَة أَبَداً بَعْدَ عُثْمَانَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا مَعْبَدٍ أَوَ أَعَنْتَ عَلَى دَمِهِ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي أَعُدُّ ذِكْرَ مَسَاوِيه عَوْناً عَلَى دَمِهِ)[2].

قلت: مَا سَبَّ قَوْمٌ أميرَهُمْ إِلَّا حُرِمُوا خَيْرَهُ.

ولَمْ يَدْرِ هَؤلاءِ الجَهَلَةُ أَنَّ اغتِيَاب وُلَاة أمرِ المسلمينَ، والتَّفكُّهَ بأعراضِ المؤمنينَ، سُمٌّ قَاتِلٌ، ودَاءٌ دَفِينٌ، وإثْمٌ وَاضِحٌ مُبينٌ.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ج٤ ص٢٠٢٣)، ط. إحياء التراث العربي من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب به.

(٢) **أثر صحيح.**
أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (ج٦ ص١١٥)، ط. دار صادر، بيروت. من طريق عبد الله بن إدريس عن محمد بن أبي أيوب عن هلال بن أبي حميد به.
قلت: وهذا سنده صحيح.
وأخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (ج١ ص٢٣١)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية من طريق ابن نمير قال: حدثنا ابن إدريس به.
قلت: وإسناده صحيح.

فإذا سَمِعَ المُنصفُ هذه الآيات، والأحاديث والآثار، وكلامَ المُحَقِّقينَ من أهلِ العلمِ والبصائرِ، وعَلِمَ أنَّه موقوفٌ بين يدي الله ومسؤولٌ عما يقولُ ويَعْمَلُ وَقَفَ عند حدِّهِ، واكتفى به عَنْ غيرِهِ.

وأما من غَلَبَ عليه الجَهلُ والهوى، وأعجِبَ بِرأيِهِ، فَلا حيلَةَ فيه، نسألُ الله العافيَةَ لنا، ولإخوانِنَا المسلمين، إنهُ وليُّ ذَلكَ، والقادر عليه.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللهُ ﷻ إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الكِتَابِ النَّافِعِ المُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللهُ - سَائِلاً رَبِّيَ - جَلَّ وَعَلَا - أَنْ يَكْتُبَ لي بِهِ أَجْراً، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وِزْراً، وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ذُخْراً...

وَصَلّى اللهُ وَسَلّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
١ ـ **المقدمة**	٥
٢ ـ ذكر الدليل على سنية الدخول على ولاة أمر المسلمين	١١
٣ ـ ذكر الدليل على ذم الذين يدخلون على الحكام بكلام حسن طيب، ويخرجون منهم بكلام قبيح خبيث	٤٧
٤ ـ ذكر الدليل على تحريم سب وغش وبغض ولاة أمر المسلمين	٧٠

لآلئ المتقين

في

مشروعية الدخول على ولاة أمر المسلمين